محمد أنور البدخشاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية
علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

www.islaminsight.org

محمد أنور البدخشاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية
علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على سيّد المرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم "مصطلح الحديث" شرط أساسى لمعرفة علم الحديث، ومفتاح لا يمكن فتح باب الحديث النبوى إلا به.

فأردت أن أرتب المصطلحات الضرورية (مراعيًا الإيجاز والتسهيل) لطلاب الصفوف الابتدائية الثانوية، رجاءً القبول من الله الجليل الكريم.

وتشتمل هذه الرسالة المسماة بـ "تفهيم مصطلح الحديث" على مقدمة، وثمانية أبواب، وخاتمة.

أمّا المقدمة: ففى تاريخ علم المصطلح ومبادئه.

والباب الأول فى أنواع الحديث باعتبار وصوله إلينا.

والباب الثانى فى الحديث المقبول وأقسامه.

والباب الثالث فى الحديث المردود وأقسامه.

والباب الرابع فى أقسام الحديث باعتبار الطعن فى

الراوى.

والباب الخامس فى تقسيم الخبر بالنسبة إلى مَن أسند إليه.

والباب السادس فى الأقسام المتفرقة.

والباب السابع فى طرق تحمل الحديث، وصيغ الأداء، وأنواع كتب الحديث.

والباب الثامن فى بعض مهمات فن مصطلح الحديث.

والخاتمة فى تعريف التخريج وفائدته، وأشهر الكتب المصنفة فيه.

مقدمة

المراحل التدريجية لتدوين علم مصطلح الحديث

وفى بدء الأمر يجدر بنا أن نستسقى مما كتبه الأستاذ المفضال البحاثة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة حفظه الله فى مقدمته على كتاب "قفو الأثر فى صفو علوم الأثر" حول . تدوين مصطلح الحديث :

إنّ أوّل كتاب دُوّن فى علم مصطلح الحديث تدوينًا مستقلا، هو كتابُ "المُحَدّثُ الفاصل بين الرّاوى والواعى" للإمام القاضى أبى محمد الحسن بن عبد الرحمن الرّامَهُرْمُزِى، المولود تقريبًا سنة ٢٦٥، المتوفّى سنة ٣٦٠ رحمه الله تعالى، فقد جمَع فيه مسائلَه ومباحثَه، وعرض مذاهبَ المحدّثين فيما اتفقوا عليه، أو اختلفوا فيه.

ثم تلاه فى التدوين فيه الحاكمُ النيسابورى أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الشافعى، صاحبُ "المستدرك على الصحيحين"، المولود سنة ٣٢١، المتوفى سنة ٤٠٥، فألّف "معرفة علوم الحديث".

ثم تلاه الحافظ أبو نُعَيم الأصبهانى أحمد بن عبد الله، الشافعى، صاحب "حِلْية الأولياء"، المولود سنة ٣٣٦،

المتـوفى سنة ٤٣٠ ، فـألّف "علوم الحـديث" ، هكذا سـمّاه الذهبى فى "سِيَر أعلام النبلاء" (١٧ : ٤٥٦).

ثم تلاه الحافظ الخطيب البغدادى أبو بكر أحمد بن على ابن ثابت ، الشافعى، المولود سنة ٣٩٢، المتوفى سنة ٤٦٣، فـألّف "الكفـاية فى علم الرواية" و "الجامع لأخـلاق الراوى وآداب السامع".

ثم تـلاه الحـافظ القـاضى عِيـاض بن مـوسى اليَحْصُبى المغربى المالكى، المولود سنة ٤٧٦، المتوفى سنة ٥٤٤، فألّف "الإلماع إلى معرفةِ أصول الرواية وتقييد السماع".

ثم جاء الحافظ ابنُ الصلاح أبو عَمْرو بن عثمان بن عبد الرحمن الشَهْرَزُورى ، الشافعى، المولود سنة ٥٧٧، المتوفى سنة ٦٤٣ ، فألّف كتابه العظيمَ فى علوم الحديث "معرفة أنواع عِلْم الحديث" ، المشهورَ باسم "مقدمة ابن الصلاح" ، ووَقَفَ التأليفُ فى المصطلح عند كتابه هذا، فـإنه جَمَع فيـه عُيونه، واستوعب فيه فُنونه.

وغدا هذا الكتاب -لَمحاسِنه الجَمّة، وتفوقِه فيه على من سَبـقـه- المنهلَ العـذْب المورود فى المصطلح، لكل حـديثىّ ومحدّث وعـالم، وتوجّه العلمـاءُ من بعده إليه بشرحه، أو اختصاره، أو تحشيته، أو نظمه.

قـال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى كتابه "إتمام الدراية لقُرّاء النّقاية" (ص ٤٧) فى مبحث (علم الحديث) وما

صنّف فى مصطلحه: " ... إلى أن جاء الشيخُ تقىّ الدين ابن الصلاح، فجَمَع "مختصره" المشهور، فأملاه شيئًا بعدَ شىء، لمّا وُلّى تدريسَ دارَ الحديث الأشرفيّة -بدمشق-، فهذّب فنونه، ونقّح أنواعه، ولخّصها، واعتنى بمؤلّفات الخطيب، فجمَع متفرّقاتها وشتاتَ مقاصدها، فصار على كتابه المُعوّل، وإليه يرجِع كلّ مختصر ومطوّل"، انتهى، وهى كلمة صادقة جدًا.

١- فممن شرحه: الإمام شيخ الإسلام عِزّ الدين أبو عُمَر عبد العزيز بن محمد بن جَمَاعة (الابن) الدمشقى، ثم المصرى، الشافعى، المولود سنة ٦٩٤، المتوفّى سنة ٧٦٧، وسمّاه "الجواهر الصحاح فى شرح علوم الحديث لابن الصلاح".

٢- وشرحه الإمام الفقيه المحدّث الأصولى النحوى برهان الدين أبو إسحاق، وأبو محمد إبراهيم بن موسى ابن أيوب الأبناسىّ القاهرى، الشافعى، المولود سنة ٧٢٥، والمتوفى سنة ٨٠٢، تلميذ الحافظ مُغُلْطاى، وشيخ الحافظ ابن حجر فى الفقه، وسمّاه "الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح".

٣- وشرحه: الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رَسلان بن نصير المصرى البُلقِينى، الشافعى، المولوه سنة ٧٢٤، المتوفى سنة ٨٠٥، وسمّاه "محاسن

الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح".

٤- ونظم الإمام الأديب المحدّث زين الدين أبو العزّ طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي، الحنفي، ويُعرف بابن حبيب، المولود بعد سنة ٧٤٠، المتوفى سنة ٨٠٨، كتابَ "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح" للإمام البُلقيني المتقدم ذكره، وهو تلميذه، قال الحافظ ابن حجر في "إنباء الغُمْر" (٥ : ٣٢٥): "وأحسنُ ما نظم محاسن الاصطلاح للبُلقيني".

٥- وممن اختصره الإمام النووى محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرّى الدمشقى، الشافعى، المولود سنة ٦٣١، المتوفى سنة ٦٧٦، اختصره فى كتابين: الأوّل: منهما سمّاه "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سُنَن خير الخلائق"، ثم اختصره، فسمّاه "التقريب والتيسير فى سُنَن البشير النذير".

٦- وهو الذى شرحه الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر الخُضَيرى السيوطى المصرى، الشافعى، المولود سنة ٨٤٩، المتوفى سنة ٩١١، وسمّاه "تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى".

٧- واختصره الإمام قاضى القضاة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَماعة (الأب) الحَمَوى، الشافعى، المولود سنة ٦٣٩، المتوفى سنة ٧٣٣، وسمّاه

"مختصر مقدمة ابن الصلاح فى شرح علوم الحديث".

٨- واختصره الإمام شرف الدين الحسين بن محمد ابن عبد الله الطيبى المصرى، الشافعى، المولود سنة ...، المتوفى سنة ٧٤٣، وسمّاه "الخلاصة فى معرفة الحديث".

٩- واختصره الإمام الحافظ قاضى القضاة علاء الدين أبو الحسن على بن عثمان بن إبراهيم الماردينى المصرى، الحنفى المعروف بابن التركمانى، المولود سنة ٦٨٣، المتوفى سنة ٧٥٠، وسمّاه "المنتخب فى علوم الحديث"، قال ابن فهد فى "لحظ الألحاظ" (ص ١٢٦): "اختصر فيه كتاب ابن الصلاح اختصاراً حسناً مستوفى".

١٠- واختصره الإمام الحافظ ابن كثير عماد الدين أبو الفِدَاء إسماعيل بن عُمَر بن كثير الدمشقى، الشافعى، المولود سنة ٧٠١، المتوفى سنة ,٧٧٤

١١- واختصره الإمام الحافظ سِراج الدين أبو حفص عمر بن على بن أحمد الأنصارى المصرى، الشافعى، المشهور بابن المُلقِّن، المولود سنة ٧٢٣، المتوفى سنة ٨٠٤، وسمّاه "المُقْنع فى علوم الحديث".

١٢- وممن حشّاه الإمام بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن بهادر بن عبد الله الزركشى المصرى، الشافعى، المولود سنة ٧٤٥، المتوفى سنة ٧٩٤، وعُرِف باسم "النكت على كتاب ابن الصلاح".

١٣- وحشّاه الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى، ثم المصرى، الشافعى، المولود سنة ٧٢٥، المتوفى سنة ٨٠٦، وسمّى حاشيته وكتابه "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح".

١٤- وحشّاه الإمام الحافظ علاء الدين أبو عبد الله مُغُلطاى بن قليج البكْجَرى المصرى، الحنفى، المولود سنة ٦٨٩، المتوفى سنة ٧٦٢، وسمّى حاشيته "إصلاح ابن الصلاح".

١٥- وحشّاه الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد العسقلانى المصرى، الشافعى، المولود سنة ٧٧٣، المتوفى سنة ٨٥٢، وسمّى حاشيته "النّكت على كتاب ابن الصلاح".

١٦- وممن نظمه الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن خليل بن سعادة الخُوَيِّى الأذربيجانى الأصل، ثم الدمشقى، الشافعى، ولد سنة ٦٢٦، وتوفى سنة ٦٩٣، وهو تلميذ ابن الصلاح قرأ عليه، نظمه فى أرجوزة سمّاها "أقصى الأمل والسُّؤل فى علوم أحاديث الرسول"، وتُعرف بمنظومة ابن خليل.

١٧- ونظمه الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى، ثم

المصـــرى، الشـافعى، المـولـود سنــة ٧٢٥، المتوفى سنـة ٨٠٦، المتقدم ذكرُه برقم ١٣، وسمّاه "التبصرة والتذكرة".

١٨- وشرح الحافظ العراقىّ نظْمَه، وعُرِف باسم "شرح الألفية".

١٩- ولخّص شرح العراقى هذا السيد الشريف محمد أمين الشهير بأمير بادشاه البخارى، الحنفى، الفقيه الأصولى، نزيل مكة المكرمة، المولود سنة ....، المتوفى سنة ٩٨٧.

٢٠- وحشّى شـرح الحـافظ العـراقى الإمـام المحـدث العـلامـة زين الدين أبو العـدل قـاسم بن قُطْلُوبُغـا الجـمـالى المصرى، الحنفى، المولـود سنة ٨٠٢، المتوفى سنة ٨٧٩.

٢١- وحشّاه أيضًا الإمام الحافظ برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عُمَر حسن الرُباط الشـامىّ البقـاعى، الشـافعى، المولود سنة ٨٠٩، المتوفى سنة ٨٨٥، وسمّاه "النكت الوفيّة بما فى شرح الألفيـة" وبلغ فيه إلى نصفـه، قاله فى "كـشف الظنون" (١ : ١٥٦).

٢٢- وحشّاه أيضًا الإمام الفقيه شمس الدين أبو عبد الله محـمد بن قاسـم بن محـمـد الغزّى ثـم القاهرى، الشـافعى، المعـروف بابـن قـاسـم، وبابن الغـرابيلى، المولود سنة ٨٥٩، المتوفى سنة ٩١٨.

٢٣- وشرح نظم الحافظ العراقى: الإمام المحدّث عماد الدين أبو الفـداء إسـمـاعـيل بن إبراهيم بن جـمـاعـة الكنانى

القُدسى، الشافعى، تلميذ الحافظ ابن حجر، المولود سنة ٨٥٩، المتوفى سنة ,٩١٨

٢٤- وشرحه أيضًا الإمام الفقيه المحدث الأصولى النحوى زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى بكر العينى الدمشقى، الحنفى، المولود سنة ٨٣٧، المتوفى سنة ,٨٩٣

٢٥- وشرحه أيضًا الإمام المحدّث النسّابة قطب الدين أبو الخير محمد بن محمد بن عبد الله بن خَيضَر -الخيضرىّ الزُّبيدى- بالضم، الدمشقى، الشافعى، المولود سنة ٨٢١، المتوفى سنة ,٨٩٤ وسمّاه "صعود المراقى شرح ألفية العراقى".

٢٦- وشرحه أيضًا الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوى القاهرى، الشافعى، المولود سنة ٨٣١، المتوفى سنة ,٩٠٢ وسمّى شرحه "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث".

٢٧- واختصر هذا الشرح الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعرانى القاهرى، الشافعى، المولود سنة ٨٩٨، المتوفى سنة ,٩٧٣ كما فى كتابه "العيون" (ص ٧٦).

٢٨- وشرحه أيضًا الحافظ الإمام السيوطى، المتقدم ذكره برقم ,٦

٢٩- وشرحه أيضًا الإمام الحافظ زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد المصرى، الشافعى، الشهير بلقب

القاضى زكريا، المولود سنة ٨٢٣، المتوفى سنة ,٩٢٦ وسمّاه "فتح الباقى بشرح ألفية العراقى".

٣٠- وشرحه أيضًا: الإمام الفقيه الأصولى المحدث برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبى، الحنفى، المولود بحلب حول سنة ٨٦٥، المتوفى بالقسطنطنيّة سنة ,٩٥٦

٣١- ونظم الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر الخُضَيرى السيوطى المصرى، الشافعى، المولود سنة ٨٤٩، المتوفى سنة ,٩١١ المتقدّم ذكره برقم ٦ "ألفيةً فى علم الأثر"، اقتفى فيها ألفية العراقى، فهى تُعدّ من الكتب التى نُظِم فيها كتاب ابن الصلاح.

٣٢- ثم شرحها الحافظ السيوطى نفسه بكتابه الذى سمّاه "البحر الذى زخَر فى شرح ألفية الأثر".

٣٣- وشرح ألفية السيوطى الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسىّ، ثم المكى، الشافعى، المولود ....، المتوفى بمكة سنة ,١٣٣٨ وسمّاه "منهج ذوى النظر فى شرح منظومة علم الأثر"، وخدَم "مقدمة ابن الصلاح" غيرُ هؤلاء، ممن لم يحضُرنى ذكرهم الآن.

كلمة حول نُخبة الفِكَر:

هذا، وبقى كتابُ الحافظ ابن الصلاح "معرفة أنواع علم

الحديث" المنهل الوحيد المفصّل فى علم المصطلح، نحو مئتى سنة، ثم ألّف الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن على بن محمد العسقلانى المصرى، الشافعى، المولود سنة ٧٧٣، المتوفى سنة ٨٥٢، المتقدّم ذكره برقم ١٥، أمير المؤمنين فى الحديث: رسالته المختصرة الجامعة، التى سمّاها "نخبة الفكَر فى مصطلح أهل الأثر"، ثم شرحها بكتابه الذى اشتهر باسم "نُزهة النظر فى توضيح نخبة الفِكَر".

فاتجهت أنظارُ العلماء إليه، وعوّلوا فى علم المصطلح عليه، لاختصاره وتنسيقه، وتمحيصه وتحقيقه، واحتوائه لزيادة جملة هامّة من أنواع علم المصطلح، خلَتْ عنها مقدّمة الحافظ ابن الصلاح، فمن ثمّ صارت "نُخبة الفِكَر" وشرحها محل الدرس والنظر، من علماء الأثر، فكثُرَ شرّاحُها، ومختصروها، ومحشّوها، وناظموها، كثرة بالغة، كادت تبلغ ما بلغته مقدمة ابن الصلاح. انتهى[1].

---

(١) مقدمة "قفو الأثر فى صفو علوم الأثر" صـ١٧ إلى صـ٢٤.

فائدة جليلة

يقول فضيلة الأستاذ البحاثة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة حفظه الله تعالى فى تقدمة رسالته "تحقيق اسمَى الصحيحين واسم جامع الترمذى" ويعنوان الكتاب (اسمه) يُعرف لناظره موقعه من العلم الذى ألّف فيه حاجة إليه، أو استغناءً عنه بغيره، ونفاسةً فى بابه، أو رخصًا فيه فى غالب الأحوال، ولذا كان للعلماء اهتمام شديد بصوغ العنوان (اسم الكتاب) ليكون دالا بدقة واستيعاب على ما يدخل فيه، وما لا يدخل فيه، فهو (اسم الكتاب) فى كثير من الأحيان يصاغ صياغة التعريف، فيكون جامعًا مانعًا كما هو شأن التعريف إذا كان دقيقًا، ومما يصدق عليه هذا القول فى دقة العنوان (الاسم) ورعايته عند التسمية كتاب صحيح الإمام أبى عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى أمير المؤمنين فى الحديث، وكتاب صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى تلميذه الأبرّ، وشيخ التدقيق والتحقيق والمحدّث الأفيق، وكتاب جامع الإمام أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى تلميذ الإمام البخارى الذى قال له شيخه البخارى: "استفدتُ منك أكثر مما استفدتَ منى".

وقد كان عنوان (اسم) كل من هذه الكتب " صحيح

البخارى" و "صحيح مسلم" و "جامع الترمذى" معروفًا متناقلا فى زمن مؤلّفيها وما قاربه، ثم لشهرة (هذه) الكتب وطول عنوان (اسم) كل منها بعض الطول اكتفى بذكر جانب من الاسم، فاشتهر كتاب البخارى باسم "صحيح البخارى"، واشتهر كتاب مسلم باسم "صحيح مسلم"، واشتهر كتاب الترمذى باسم "جامع الترمذى" . . . .

ولكن ذلك الاختصار تسبّب -على مرّ الزمن- فى غموض معرفة بنية كلّ من هذه الكتب الثلاثة؛ لأن البخارى عنونَ (سمّى) كتابه بما يدل أوضح الدلالة على مقصده من تأليفه، وما بناه عليه، فذكر فيه (فى اسم الكتاب) أوصافًا تشخّص معالم الكتاب والأسس التى قام التأليف عليها، وكذلك صنع كلّ من مسلم والترمذى فى عنوان (اسم) كتابه، فعنونه بما يكشف لقارئه من أوّل نظرة الأصول والأركان التى بنى تدوين الكتاب عليها، فذكر أوصافًا فى عنوانه (اسمه) دالة على قصده من تأليفه، وما قصره عليه -وكما أشرتُ قبل- لمّا تمادى الزمن وشاع اختصار أسماء هذه الكتب غفل أو جهِلَ كثير من أهل العلم وطلبته أسماءها، فاقتضى ذلك إشاعتها وذكرها على الوجه الأتمّ الذى يُعرّف ببنية كل واحد منها، فكتبت هذه الرسالة فى (تحقيق اسمى الصحيح واسم جامع الترمذى) راجيًا من الله تعالى النفع بها، انتهى (ص٥ و٦).

فالأسماء الصحيحة الكاملة لهذه الكتب ما يأتى :

١ - "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

٢ - "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ".

٣ - "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل".

وأمّا الدليل على صحة هذه الأسماء، فراجع له رسالة الشيخ المذكورة؛ فإنها رسالة جيدة ماتعة لا يستغنى عنها دارس الحديث النبوى الشريف ولا المدرس.

المبادئ

١- تعريف علم المصطلح : هو علم بأصول يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

٢- موضوعه : السند والمتن من حيث الصحة والضعف.

٣- ثمرته: تمييز الحديث الصحيح من السقيم، ليعمل بالصحيح ويترك الضعيف، وكذلك حفظ السنة عن الضياع والتحريف، وعن الزيادة بالوضع، وعن النقصان بالإنكار.

تعريف علم الإسناد: هو علم يبحث فيه عن صحة الحديث وضعفه، من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء.

وموضوعه: السند (الرجال) وصيغ الأداء.

وغايته: تمييز الثقات عن الضعفاء والكذابين، وحفظ صيغ الأداء المأثورة عن أئمة الحديث.

واعلم أن علم الإسناد هو نوع من علم المصطلح؛ إذ يبحث فى "علم المصطلح" عن أحوال المتن والسند، وفى "علم الإسناد" يبحث عن صفات السند -الرجال- وعن صيغ الأداء (صيغ أداء المتن).

٤- مفهوم الحديث: ١- لغةً: هو الجديد، وجمعه أحاديث، وكذلك يطلق على الكلام، قال تعالى: ﴿ومن

أصدق من الله حديثًا﴾ (النساء: آية٨٧).

٢- واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ، فعلم الحديث هو العلم بأقوال رسول الله ﷺ، وأفعاله وتقريراته وصفاته، ويطلق على ما أضيف إلى الصحابة والتابعين (من الأقوال والأفعال) الآثار، -واحده الأثر-.

٥- الإسناد له معنيان: ١- نسبة الحديث إلى قائله مع السند، نحو قوله: حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان.

٢- سلسلة الرجال -الرواة- الموصلة إلى المتن، مثل قول محمد فى "الموطأ: مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ، فمالك، ونافع، وعبد الله ابن عمر يقال لهم: إسناد، وما يأتى بعدهم من الكلام هو المتن.

٦- السند: هو نفس الإسناد بالمعنى الثانى -رواة الحديث-.

٧- المتن: لغةً: ما صلب وارتفع من الأرض.

واصطلاحًا: ما ينتهى إليه السند من الحديث، نحو قول الراوى -بعد انتهاء السند- قال رسول الله ﷺ: كذا وكذا.

٨- المُسنَد: ١- هو الحديث المرفوع المتصل سنداً.
٢- كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابى على حدةٍ، كمسند أحمد بن حنبل ومسند أبى يعلى الموصلى.

٩- المُسنِد: هو من يروى الحديث بسنده.

١٠ - المحدّث : من له مهارة بعلم الحديث، أوله شغل بعلم الحديث روايةً ودرايةً، ويطلع على كثير من الروايات والرواة .

١١ - الحافظ : ١- بمعنى المحدّث عند الأكثرين .

٢- هو الذى يكون ما يعرفه فى كل طبقة (روايةً ودراية) أكثر مما يجهله، أى كانت معلوماته الحديثية أكثر من مجهولاته .

١٢ - الحجة: هو من يُعتَمدُ عليه فى علم الحديث روايةً ودرايةً .

١٣ - المخرّج -اسم فاعل-: هو من يعزو الحديث إلى مصدره الأصلى ومأخذه المعتبر عند علماء الحديث من الكتب المعتبرة .

الباب الأول
أنواع الحديث باعتبار وصوله إلينا

١- الحديث المتواتر وتعريفه:

لغةً: هو اسم الفاعل مشتق من التواتر، وهو التتابع، قال تعالى: ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترى﴾ (المؤمنون) أى واحدا بعد واحد.

واصطلاحًا: هو ما رواه جماعة عن جماعة فى كل طبقة من طبقات السند، وتحيل العادة تواطئهم وتوافقهم على الكذب، واستندوا إلى أمر محسوس.

شروطه أربعة: ١- كثرة العدد ٢- وجود هذه الكثرة من أول السند إلى منتهاه ٣- إحالة العادة تواطئهم على الكذب ٤- أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس.

٤- أنواع المتواتر:

وله قسمان: لفظى: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

معنوى: وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثال المتواتر لفظًا: حديث: «من كذب علىّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار».

ومثال المتواتر معنًى: أحاديث رفع الدين فى الدعاء.

٥- هل يشترط للتواتر عدد معيّن؟

اختلِف فى ذلك على قولين: ١- اشتراط عدد معيّن، فقيل: أربعة، وقيل: خمسة، وقيل: سبعة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعون، وقيل: غير ذلك.

٢- عدم اشتراط عدد معيّن، بل اشتراط إحالة العادة تواطؤ الرواة على الكذب، والقول الثانى: هو الصحيح عند علماء الحديث.

٦- حكمه: أن يكون صحيحًا مفيدًا لليقين.

٧- ومن أمثلة المتواتر معنًى:

١- أحاديث المسح على الخفين.

٢- أحاديث الشفاعة.

٣- أحاديث الحوض.

٤- أحاديث النهى عن اتخاذ القبور مساجد.

٥- أحاديث ظهور الدجال.

٦- أحاديث نزول عيسى عليه السلام من السماء.

المصنفات فى الحديث المتواتر

١- الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة للسيوطى.

٢- اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة لابن طولون

الدمشقى.

٣- قطف الأزهار (فى المتواتر من الأخبار) للسيوطى.

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتانى.

٩- أخبار الآحاد

تعريف خبر الواحد: وهو الحديث الذى لم تتوفّر فيه شروط الحديث المتواتر.

أقسام خبر الواحد: وهو ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

الحديث المشهور

١- تعريف المشهور لغةً: هو اسم مفعول، من شهر الأمرَ يشهره شهرةً فهو مشهور، أى أعلنه وأظهره، فالمشهور هو المُظهَر والمعروف.

٢- تعريفه اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة، أو أكثر فى كل طبقةٍ من طبقات السند، ولم يبلغ حدّ التواتر.

مثاله: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد» الحديث، رواه ثلاثة من الصّحابة: ابن عمر

وعائشة وأبو هريرة.

٣- حكمه: أنه قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

١٠- الفرق بين الحديث المشهور اصطلاحًا وبين المشهور على الألسنة

المشهور عند أهل الحديث غير المشهور على الألسنة، فالأول: هو الذى رواه ثلاثة، فأكثر فى كل طبقة، أما الحديث المشهور على الألسنة، فيختلف عنه اختلافا كليا، فهو قد يكون متواترا، وقد يكون آحادًا، وقد يكون صحيحًا، أو حسنًا، أو ضعيفًا، أو موضوعًا لا أصل له، وقد يكون مرويا بسند، أو بأكثر من سند.

٢- الحديث العزيز

١- تعريف العزيز لغةً: من "عَزَّ يَعِزُّ" (بالكسر) إذا قلّ بحيث لا يكاد يوجد.

أو من "عَزَّ يَعَزُّ" (بالفتح) إذا قوى واشتدّ، قال تعالى: ﴿فعزّزنا بثالث﴾ (يس آيت ١٤) أى قوّينا.

٢- تعريفه اصطلاحًا: فيه قولان: الأول: هو الذى

يكون فى طبقة من طبقات سنده راويان فقط، والثانى: هو ما لا يرويه أقلّ من اثنين عن اثنين، وهو الصحيح.

مثاله: حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه من والده وولده ...» رواه عن رسول الله ﷺ أنس وأبو هريرة، ورواه عن أنس اثنان: قتادة وعبد العزيز ابن صهيب، ورواه عن قتادة اثنان: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز بن صهيب اثنان: إسماعيل بن عُلَيّة، وعبد الوارث بن سعيد، ورواه عن كل منهما جماعة.

حكمه: أنه قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

٣- الحديث الغريب

١- تعريف الغريب لغةً: هو المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

٢- تعريفه اصطلاحًا: هو ما تفرد به راوٍ واحد فى أىّ طبقة كان من طبقات السند.

مثال الغريب: حديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى ...» لم يروِه عن النبى ﷺ إلا عمر ابن الخطاب، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقّاص الليثى، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمى، ولم يروِه عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصارى.

حكمه: أنه قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا، و يقال: للغريب الفرد أيضًا.

تعريف الفرد: هو الحديث الذى تفرد به راويه، كما مرّ من حديث: «إنما الأعمال بالنيات».

أقسام الفرد (الغريب): وله قسمان: الفرد النسبى والفرد المطلق.

تعريف الفرد النسبى: هو ما كانت الغرابة، أو التفرد فى أثناء سنده.

مثاله: كحديث مالك عن الزهرى عن أنس: «أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر» تفرّد به مالك عن الزهرى.

تعريف الفرد المطلق: هو ما كانت الغرابة، أو التفرد فى أصل سنده، وأصل السند هو طرفه الذى فيه الصّحابى.

مثاله: حديث: «نهى النبى ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته»، وكذا حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فإن التفرد فيه فى عمر بن الخطّاب رضى الله عنه.

أنواع الفرد النسبى

وله أنواع ثلاثة: ١- أن يكون مقيّدا بالثقة.

٢- وأن يكون مقيّدا بأهل بلد مخصوص.

٣- وأن يكون مقيدا بقصره على راوٍ مخصوص.

١ - مثال المقيّد بالثقة: حديث أبى واقد الليثى: «أن النبىّ ﷺ كان يقرأ فى الأضحى والمغرب ق واقتربت الساعة، تفرّد به ضمرة بن سعيد عن عبد الله بن عبد الله عن أبى واقد، ولم يروه أحد من الثقات غيره.

٢- مثال المقيّد بأهل بلد مخصوص: الحديث الذى رواه أبو داود عن الطيالسى عن همّام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسّر»، وقال الحاكم: تفرّد بذكر الأمر (أمِرنا).فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره.

٣- مثال المقيّد بقصره على راوٍ مخصوص: حديث سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهرى عن أنس: «أن النبى ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر» (رواه الترمذى وأبوداود) لم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروِه عن وائل غير ابن عيينة.

١١- تعريف الاعتبار والشاهد والمتابع

١ - الاعتبار: هو تتبع طرق الحديث الذى يُظَنّ أنه تفرّد به راويه، ليُعلم هل له متابع، أو شاهد أم لا؟

٢- الشاهد: هو أن يُروى حديثٌ آخر غير الحديث

المظنون تفرّده إما بلفظه ومعناه، أو بمعناه فقط عن صحابى آخر.

. مثال الشاهد: ما روى الشافعى فى "الأم" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين».

وله شاهد باللفظ والمعنى، هو ما رواه النسائى من رواية محمد بن جبير عن ابن عباس مرفوعًا، وشاهد بالمعنى، هو ما رواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبى هريرة بلفظ: «فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين».

تعريف المتابعة: هى أن يوافق راوى الحديث على ما رواه راوٍ آخر (واحدا كان أو أكثر) فى الرواية عن شيخه، أو عمّن فوقه.

أقسام المتابعة:

١- المتابعة التامة: وهى التى تحصل للراوى نفسه، بأن يروى حديثه راوٍ آخر عن شيخه.

مثالها: ما رواه الشافعى رح فى "الأم" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا: «الشهر تسع وعشرون» الحديث، وقال البيهقى: إن الشافعى تفرّد بهذا اللفظ: «فأكملوا العدّة ثلاثين»، ولكن وجدنا للشافعى متابعًا، وهو

عبد الله بن مسلمة القعنبى، وقد أخرج البخارى رواية القعنبى عن مالك فى "صحيحه" بنفس هذا اللفظ، فهذه متابعة تامة.

٢- المتابعة القاصرة: هى التى تحصل لشيخ الراوى، بأن يروى الراوى الآخر ذلك الحديث عن شيخ شيخه (شيخ الراوى الأول)، وكذلك قد تحصل هذه المتابعة لشيخ شيخ الراوى.

مثالها: نفس حديث ابن عمر الذى رواه الشافعى عن مالك، قد وجدنا له متابعة قاصرة فى "صحيح ابن خزيمة" من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جدّه ابن عمر بلفظ: «فكمّلوا ثلاثين»، ووجدنا له متابعة قاصرة فى "صحيح مسلم" من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «فاقدروا ثلاثين».

المصنفات في الغرائب والأفراد:

١- كتاب الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسي.

٢- الأفراد للدارقطني.

٣- الأحاديث الصحاح والغرائب ليوسف بن عبد الرحمن المزي الشافعي.

الباب الثانى الحديث المقبول وأقسامه

تعريف المقبول: وهو ما يجب العمل به عند الجمهور.

أقسامه: وهو على أربعة أنواع: الصحيح لذاته، والحسن لذاته، والصحيح لغيره والحسن لغيره.

١- تعريف الصحيح لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل العدل التام الضبط عن مثله، ولا يكون فيه شذوذ، ولا علة.

٢- شروطه: ١- اتصال السند بسماع كل واحد من رواته ممن فوقه، ٢- عدالة الرواة: والعدل هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى المروءة.

٣- ضبط الرواة، وهو على قسمين: ضبط صدر، وهو أن يسمع الراوى الحديث من الشيخ، ثم يحفظه فى صدره، ويستحضره متى شاء.

وضبط كتاب: وهو أن يسمع الراوى الحديث من الشيخ، ثم يكتبه فى كتاب عنده، ويصونه من التحريف والتبديل.

٤- الخلو من الشذوذ، بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة.

٥- عدم العلة: وهى سبب يطرأ على الحديث، فيقدح فى صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

٣- مثال الصحيح لذاته: قال البخارى: حدّثنا مسدّد قال: حدّثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس عن النبىّ ﷺ أنّه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبّ لنفسه».

حكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتدّ به من الأصوليين والفقهاء.

معنى قول المحدّثين: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح"، المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح"، أن الشروط الخمسة المذكورة فى تعريف الصحيح قد تحققت

فيـه، لا أنه مقطوع بصحـتـه فى نفس الأمر ؛ لجـواز الخطأ والنسيان على الثقة.

والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح"، أو "ليس بصحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة كلّها، أو بعضها، لا أنه كذب فى نفس الأمر ؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ. (تدريب الراوى ١-٧٥)

أنواع أصح الأسانيد

١- أصح الأسانيد مطلقًا: اختُلِف فى ذلك على أقوال كثيرة، والصحيح فى هذه المسألة أنِ لا يقال لإسناد: إنه أصح الأسانيد مطلقًا، إلا مع التقييد بالصّحابى أو بالبلد.

٢- أصح الأسانيد مقيّدا بالصّحابى: مثاله: أصح الأسانيد عن أبى بكر ما رواه إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر.

٣- أصح الأسانيد مقيّدا بالبلد: مثاله: أصح أسانيد المكيين ما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر ابن عبد الله.

الفرق بين قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد" وبين قولهم: "هذا حديث صحيح".

١- قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم:

"هذا حديث صحيح".

٢- وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنه قد يكون الإسناد صحيحًا، أو حسنا دون المتن، لشذوذ، أو علة فيه، فصحة الحديث، أو حسنه يستلزم صحة المتن والإسناد، أو حسنهما، ولا يلزم من صحة الإسناد، أو حسنه صحة المتن، أو حسنه (كما مرّ).

قولهم: "هذا أحسن شيء في الباب، وأصح" لا يستلزم الصحة: مثاله: حديث عائشة الذي رواه شريك القاضي عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت: "من حدّثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائمًا، فلا تصدّقوه، ما كان يبول إلا قاعدا"، أخرجه الترمذي، وقال: "حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح" مع أن شريك القاضي سيّئ الحفظ، لكن تابعه (شريكا) سفيان الثوري عن المقدام ابن شريح (كما في مستدرك الحاكم ومسند أحمد).

معنى قول الحاكم: "على شرط الشيخين"

معناه أن رجال ذلك السند الذي حُكِم بصحته رجال الشيخين، يعني الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في "صحيحيهما" (وإن لم يخرجا هذا الحديث في كتابيهما).

المصنفات فى الصحيح

١- صحيح البخارى.
٢- ثم صحيح مسلم.
وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.
٣- وصحيح ابن خزيمة.
٤- وصحيح ابن حبّان.
٥- وصحيح ابن السكن.
٦- ومستدرك الحاكم (بعد توثيق الإمام الذهبى).

٢- (١) تعريف الحسن لذاته : هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خفّ ضبطه، ولا يكون فيه شذوذ، ولا علة.

(٢) شروط الحسن لذاته : ١- اتصال السند ٢- عدالة الرواة ٣- ضبط الرواة إذا كان أقل من ضبط رواة الصحيح لذاته ٤- الخلو من الشذوذ ٥- الخلو من العلّة.

(٣) مثال الحديث الحسن لذاته : الحديث الذى أخرجه الترمذى عن الحسن بن عرفة المحاربى عن محمد بن عمرو بن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعًا : «أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين وأقلّهم من يجوز [يتجاوز] ذلك» رواته كلّهم ثقات غير محمد بن عمرو، وهو صدوق (أى فى حفظه شىء).

حكمه: هو كالصحيح فى الاحتجاج به، وإن كان دونه فى القوة، وعليه الجمهور.

٣- تعريف الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا روى من طريق أخرى مثله، أو أقوى منه.

مثاله: الحديث الذى رواه الترمذى من طريق محمد ابن عمرو عن أبى سَلَمة عن أبى هريرة مرفوعًا: «لولا أن أشقّ على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، فهذا حديث حسن لذاته، رواته كلهم ثقات غير محمد بن عمرو هو صدوق (أى فى حفظه شىء).

ولكن له طريق أخرى عند البخارى ومسلم من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به مرفوعًا، فارتقى الحديث إلى الصحيح لغيره.

مرتبته: هو (الصحيح لغيره) أعلى مرتبةً من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته، فيقدم (عند التعارض) على الحسن لذاته، ويؤخر عن الصحيح لذاته.

حكمه: وهو من المقبول الذى وجب الاحتجاج به عند عدم ما فوقه.

٤- الحسن لغيره

تعريف الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف إذا تعددت

طرقه، إذا لم يكن سبب ضعفه فسق الراوى، أو كذبه (وإلا فلا يطلق عليه الحسن).

مرتبته: الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، فيقدم الحسن لذاته عليه (عند التعارض).

حكمه: هو من المقبول الذى يحتج به.

مثاله: ما أخرجه الترمذى، قال: حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعى عن أبى عمران الجوينى عن أبى بكر بن أبى موسى الأشعرى، قال: سمعت أبى بحضرة العدوّ يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف . . .» الحديث، ثم قال الترمذى: "هذا حديث حسن غريب".

وكان هذا الحديث حسنا؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعى، فإنه صدوق (أى فى حفظه شىء)، فلذلك نزل الحديث عن درجة الصحيح إلى الحسن.

معنى قول الترمذى: "هذا حديث حسن صحيح"

١- إن كان له إسنادان: فأحدهما: يقتضى صحته، والآخر: حسنه.

٢- إن كان له إسناد واحد، فصحيح عند قوم، وحسن

عند آخرين.

٣- حسن لذاته وصحيح لغيره (إذا كان له إسنادان).

٤- حسن المعنى وصحيح السند.

مفهوم قول الترمذى: "حسن غريب"

واعلم أن الترمذى لم يعرّف الحسن مطلقا بقوله: "ويروى من غير وجه، بل إنما عرّف النوع الخاص من الحسن الذى وقع فى كتابه، وهو الحسن الذى لم يذكر معه صفة أخرى، بل قال: "هذا حديث حسن"، ولم يزد عليه شيئًا آخر من الغرابة والصحة، كما صرّح الترمذى نفسه فى "كتاب العلل" فى آخر جامعه.

الكتب التى هى مظانّ للحديث الحسن

لم يفرد العلماء كتبًا خاصّة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرّد فى كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

١- جامع الترمذى ٢- وسنن أبى داود ٣- وسنن الدارقطنى.

فكثير من الأحاديث الحسان توجد فى هذه الكتب، كما هو معروف عند أهله.

الباب الثالث
أقسام الحديث المردود

تعريف المردود: هو الذى لم يترجح صدق المُخبِر به على كذبه.

الحديث الضعيف: لغةً: هو ضدّ القوى، واصطلاحًا: هو ما لم يجمع صفة الحَسَن، وفى البيقونية:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر

أى كل خبر لا توجد فيه صفة الحسن، فهو ضعيف، وله أقسام كثيرة، وأقبح أنواع الضعيف الموضوع.

مثال الضعيف: ما أخرج الترمذى عن أبى هريرة رض عن النبى ﷺ قال: «من أتى حائضا أو امرأته فى دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد»، ثم قال بعد إخراجه: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبى تميمة الجهيمى عن أبى هريرة".

وقال: "وضعّف محمد (ابن إسماعيل) هذا الحديث من قبل إسناده"؛ لأن فى إسناده حكيم الأثرم وقد ضعّفه العلماء.

حكم رواية الضعيف: الجواز، وإن لم يذكر ضعفه، بخلاف الموضوع؛ فإن روايته حرام، وممنوع عند المحدثين.

حكم العمل به : والذى عليه جمهور العلماء جواز العمل به فى فضائل الأعمال بعد أن يكون جامعًا لشروط ثلاثة :

١- أن لا يكون ضعفه شديدا .

٢- أن يكون الحديث مندرجًا تحت أصل معمول به (من الكتاب أو السنة) .

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعمل به لأجل الاحتياط .

المصنفات فى الحديث الضعيف

١- الضعفاء لابن حِبّان.
٢- كتاب العلل لابن أبى حاتم.
٣- ميزان الاعتدال للذهبى.
٤- الضعفاء للعقيلى.
٥- كتاب العلل للدارقطنى.

المردود بسبب سقط من الإسناد

المراد بالسقط من الإسناد : انقطاع سلسلة من الإسناد بسقوط راوٍ ، أو أكثر ، سقوطا ظاهرا أو خفيا .

فالسقوط على قسمين: ١- سقوط ظاهر، وسقوط خفيّ.

فالأول: يشترك فى معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، والثانى: لا يدركه إلا الأئمة الحذّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.

أقسام المردود باعتبار السقوط الظاهر

١- المعلّق: لغةً هو اسم مفعول من علّق الشيء بالشيء، أى ربطه به وجعله منوطًا به.

واصطلاحًا: ما حذف من مبدأ سنده راوٍ واحد، أو أكثر على التوالى، ومن صوره: ١- أن يحذف جميع السند، ثم يقال: قال رسول الله ﷺ: كذا، كما فى "الهداية" للمرغينانى وغيره من كتب الفقه.

٢- ومنها أن يحذف من السند غير الصحابى أو غير الصحابى والتابعى، كما فى "مشكاة المصابيح" للخطيب التبريزى، حيث حذف غير الصحابى من السند.

مثال المعلق فى البخارى: ما أخرجه فى "باب ما يذكر فى الفخذ".

وقال أبو موسى: «غطّى النبى ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان»، فالبخارى حذف جميع السند غير الصّحابى وهو أبو

موسى الأشعرى.

حكم الحديث المعلق: أنه مردود؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول -وهو اتصال السند- بحذف راوٍ، أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف (إلا إذا كانت قرينة تدل على صحته كالاعتماد على مخرّجيه، أو على من التزم الصحة فى كتابه).

معلّقات الصحيحين: إذا كانت بصيغة الجزم (كقال، وذَكَرَ، وحَكَى)، فيحكم بصحتها، وإلا فلا.

٢- المرسَل وتعريفه: لغةً: هو اسم مفعول من أرسَلَ بمعنى أطلق، فكأنّ المرسِل أطلق الحديث، ولم يقيده براوٍ.

واصطلاحًا: هو ما سقط من آخر إسناده راوٍ من بعد التابعى -إذا كان مرسَل التابعى- أو من بعد الصّحابى -إذا كان مرسَل الصّحابى-

مثاله: ما أخرجه مسلم فى "صحيحه" فى كتاب البيوع، قال: حدّثنى محمد بن رافع، ثنا حجين ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيّب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة»، فسعيد بن المسيب تابعى، ومع ذلك يقول: إن رسول الله ﷺ نهى عن كذا، فعلمنا أنه قد سقط من بعد سعيد بن المسيب راوٍ قد سمع النّبى ﷺ يقول: كذا.

أقسام المرسل: ١- مرسل التابعى: وهو ما قال فيه التابعى: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كذا، أو رأيته يفعل

كذا، أو فُعِلَ أمامه ﷺ كذا، وهو ساكت.

٢- مرسل الصحابى: وهو ما يقول فيه الصحابى (الذى لم يسمع ذلك الحديث، أو لم ير ذلك الفعل، أو لم يرَ أن يُفعل بحضوره ﷺ شىء)، قال رسول الله ﷺ: كذا، أو رأيته فعل كذا، أو فِعِلَ أمامه كذا، وهو ساكت، ومثل ذلك كثير عن ابن عباس رض وابن الزبير رض.

المرسل عند الفقهاء والأصوليين

والمذكور هنا هو المرسل عند المحدثين، أمّا المرسل عند الفقهاء والأصوليين، فهو المنقطع مطلقًا، على أى وجه كان انقطاعه، فيشمل المرسل والمعلّق والمعضل والمنقطع كلّها.

١- حكم مرسل التابعى: فيه ثلاثة مذاهب: ١- غير قابل للاحتجاج به عند أكثر المحدثين، وكثير من الأصوليين والفقهاء، حجتهم الجهل بحال الراوى الساقط؛ لاحتمال أن يكون غير الصحابى.

٢- صحيح يحتج به عند الأئمة الثلاثة -أبى حنيفة ومالك وأحمد فى المشهور- بشرط أن يكون المرسِل ثقة، ولا يرسل إلا عن ثقة.

٣- يحتج به بشرط اعتضاده بمرفوع، أو ثبوت وصله من طريق آخر، أو كون المرسِل من كبار التابعين، أو لا يرسل

إلا عن ثقة، أو يوافقه قول صحابي، وهذا الثالث مذهب الشافعي رح.

٢- حكم مرسل الصحابي: أنه صحيح يحتج به عند الجمهور؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، فتكون روايتهم المرسل عن صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضرّ؛ لأن الصحابة كلّهم عدول.

المصنّفات في المراسيل

١- المراسيل لأبي داود.
٢- المراسيل لابن أبي حاتم.
٣- جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي (٦٩٤-٧٦١).

٤- المعضل وتعريفه: لغةً: هو اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه وأعجزه.

واصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي، مثاله: ما روى الحاكم في "معرفة علوم الحديث" بسنده إلى القعنبي عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلّف من العمل إلا ما يطيق»، قال الحاكم: هذا معضل عن مالك أعضله هكذا في "الموطأ" لأنه سقط من سند هذا

الحديث اثنان متواليان بين مالك وأبى هريرة؛ فإن أصله عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة، فمحمد وأبوه عجلان ساقطان.

ويوجد المعضل كثيرا فى "سنن سعيد بن منصور" وفى مؤلفات ابن أبى الدنيا، وكذلك يوجد فيهما المنقطع والمرسل أيضًا كثيرا.

حكم المعضل: أنه حديث ضعيف، وأسوأ حالا من المرسل والمنقطع؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد، والجهل بأحوالهم.

٤- المنقطع وتعريفه: لغةً: هو اسم فاعل من الانقطاع، وهو ضد الاتصال.

واصطلاحًا: ما لم يتصل سنده على أىّ وجه كان انقطاعه، فهو أعمّ من المرسل والمعلّق والمعضل، ولكن يطلقونه على غير هذه الثلاث.

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يشيع عن حذيفة مرفوعًا: «إن ولّيتموها أبا بكر فقوى أمين»، وقد سقط فى هذا الإسناد رجل بين الثورى وأبى إسحاق (وهو شريك)، فإن الثورى لم يسمع من أبى إسحاق شيئًا، وإنما سمع من شريك، وهو من أبى إسحاق، فهذا الانقطاع لا يطلق عليه اسم المرسل، ولا المعلق، ولا المعضل، بل يقال له: المنقطع.

حكمه : أنه ضعيف بالاتفاق بين العلماء؛ للجهل بحال المحذوف .

أقسام السقوط الخفيّ

١- المدلّس وتعريفه لغةً: هو اسم مفعول من التدليس، وهوعبارة عن كتمان عيب السلعة عن المشترى، فكأن المدلّس يكتم عيب شيخه بعدم ذكره .

واصطلاحًا : هو إخفاء عيب فى الإسناد، وإبراز حسنه فى الظاهر .

أقسام التدليس : وهو قسمان : تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ .

١- تدليس الإسناد : هوأن يروى الراوى عمن قد سمع منه حديثًا لم يسمعه منه، ولكن لا يُظهِر بسماع هذا الحديث منه، يعنى لا يقول : حدّثنى أو سمعت، بل يروى بصيغة "قال"، أو "ذكر"، أو "عن فلان"، وأمثالها مما لا يدل على السماع .

الفرق بين التدليس فى الإسناد وبين الإرسال الخفى

والفرق بين التدليس فى الإسناد والإرسال الخفى : أنه

يروى فى الإرسال الخفى عمن لم يسمع منه شيئًا ما يوهم أنه قد سمع منه، وفى التدليس يروى عمن سمع منه حديثًا لم يسمعه منه، ولكن يوهم أنه قد سمع منه هذا الحديث أيضًا.

مثال الإرسال الخفى: ما أخرجه الحاكم بسنده إلى على ابن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهرى، فقيل له: سمعتَه من الزهرى؟ قال: لا، ولا ممن سمعه من الزهرى، ثمّ قال -ابن عيينة-: حدّثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى، فقد أسقط ابن عيينة فى هذا المثال الراويين بينه وبين الزهرى - وهما عبد الرزاق ومعمر- فالحديث مرسل خفى، وفعل ابن عيينة هذا إرسال خفىّ.

٢- تدليس التسوية: هو أن يروى الراوى حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يروى ذلك الحديث عن ضعيف عن ثقة -وقد لقى الثقتان (تلميذ الضعيف وأستاذه) أى ثبت لقاءهما-.

ثم يأتى المدلّس الذى سمع الحديث من الثقة الأول، فيُسقط الضعيف من البين، ويقول: حدثنى فلان (ثقة) عن فلان (ثقة)، فيتوهم السامع أنه سمعه من الثقة الذى هو سمعه من الثقة، فقد كتم الضعيف بين الثقتين، وسوّى الإسناد الضعيف بالإسناد القوى.

مثال تدليس التسوية: ما ذكره ابن أبى حاتم فى "كتاب

العلل"، قال: سمعت أبى، وذكر الحديث الذى رواه إسحاق ابن راهويه عن بقية (قال): حدثنى أبو وهب الأسدى عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال: «لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه»، قال أبى (أبو حاتم): هذا الحديث له أمر (إشكال) قَلَّ من يفهمه (لأنه) روى هذا الحديث عبيد الله ابن عمر (وهو ثقة) عن إسحاق بن أبى فروة (وهو ضعيف) عن نافع (وهو ثقة) وكنية عبيد الله بن عمر أبو وهب، والأسدى نسبته، فترك بقية فى هذا الإسناد الضعيف -وهو إسحاق بن أبى فروة- بين أبى وهب (عبيد الله بن عمر) وبين نافع، وهما ثقتان، والمدلِّس هو بقية.

٢- تدليس الشيوخ: هو أن يروى الراوى حديثًا عن شيخ سمعه منه، ولكن يذكر الشيخ باسم، أو كنيةٍ، أو وصفٍ، أو نسبة لا يكون مشهوراً به، وإنما يفعل ذلك كى لا يُعرفَ.

مثاله: قول أبى بكر بن مجاهد (أحد أئمة القرّاء): حدثنا عبد الله بن أبى عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبى داود السجستانى، وكان عبد الله يُعرَفُ بكنيته (أبى بكر) وكذلك أبو داود ما كان معروفًا بأبى عبد الله، فدلَّس أبو بكر ابن مجاهد.

حكم التدليس: أنه فعل شنيع مذموم عند المحدثين، يقدح فى الراوى والمروى، حتى قال شعبة: التدليس أخو

الكذب .

حكم حديث المدلَّس : أنه إن صرّح بالسماع قبل روايته ، وإلا فلا .

بعض المصنفات فى التدليس

١- التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادى .

٢- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبى .

٣- طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر العسقلانى .

٣-المرسل الخفى وتعريفه: وقد مرّ تعريف الإرسال لغةً ، وأمّا اصطلاحًا : فهو ما رواه الراوى عمن لقيه ، أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السّماع ، كقوله : قال ، أو ذكر ، ونحوهما .

مثاله : ما رواه ابن ماجة [1] من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعًا : «رحم الله حارس الحرس» فإن عمر بن عبد العزيز لم يلقَ عقبة ، كما قال المِزى فى "الأطراف" .

ما يعرف به الإرسال الخفى

١- نصُّ بعض الأئمة على أن هذا الراوى لم يلقَ من

---

(١) (٢ : ٩٢٥) تحقيق : فؤاد عبد الباقى .

حدّث عنه، أو لم يسمع منه مطلقًا.

٢- إخبار الراوى نفسه بأنه لم يلقَ من حدّث عنه، أو لم يسمع منه شيئًا.

٣- مجيء هذا الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوى وبين من روى عنه.

حكمه: أنه ضعيف لأجل الانقطاع فيه، إلا إذا ظهر متصلا من وجه آخر، وألّف الخطيب البغدادى فيه كتابًا وسمّاه "كتاب التفصيل لمبهم المراسيل".

٥- تعريف المعنعن: وهو اسم مفعول من عنعن أى قال: عن فلان عن فلان، وهذا هو معناه اللغوى.

وأما اصطلاحًا: فهو قول الراوى: فلان عن فلان،

مثاله: ما رواه ابن ماجة قال: حدثنا عثمان بن أبى شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان ابن عروة عن عروة عن عائشة رض قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلّون على ميامن الصفوف»،

حكمه: وهو فى حكم المتصل إن لم يكن المُعَنعِنُ مدلّسًا، ويمكن لقاءه من عنعن عنه، ويشترط ثبوت اللقاء عند البخارى وابن المدينى وآخرين.

٦- تعريف المؤنّن: لغةً: هو مأخوذ من أنّن بمعنى قال: أنّ، واصطلاحًا: هو قول الراوى: حدّثنا فلان أنّ فلانا قال..

حكمه : أنه مثل المعنعن (أى أنّ كعن) فمطلقه محمول على السماع بعد أن لا يكون المؤنِّن مدلّسًا، وأمكن لقاءه من روى عنه .

الباب الرابع
أقسام الحديث باعتبار الطعن فى الراوى

١- والمراد بالطعن فى الراوى : جرحه وبيان النقص فى عدالته، ودينه، وضبطه، وحفظه، وغيرها من الأوصاف الموجبة لعدالته وكونه ثقةً .

٢- أسباب الطعن فى الراوى عشرة، خمسة منها تتعلق بعدالته، وخمسة منها تتعلق بضبطه .

فالخمسة الأولى : هى الكذب، والتهمة (بالكذب) والفسق، والبدعة، والجهالة .

والخمسة الثانية : هى فحش الغلط، وسوء الحفظ، والغفلة، وكثرة الأوهام، ومخالفة الثقات .

١- إذا كان سبب الطعن فى الراوى الكذب، فالحديث موضوع .

٢- وإذا كان السبب التهمة بالكذب، فالحديث متروك، والفرق بين الكذب والتهمة بالكذب أن فى الأول ثبوت الكذب بالفعل، وفى الثانى إمكان الكذب، والظن الغالب

على وجوده.

٣، ٤، ٥-وإذا كان سبب الطعن فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الفسق، فالحديث منكر، ويقع فى مقابله المعروف.

٦- وإذا كان سبب الطعن الوهم، فالحديث معلّل.

٧- وإذا كان سبب الطعن مخالفة الثقات، فالحديث:

١- قد يكون مدرجا ٢- وقد يكون مقلوبًا ٣- وقد يكون مزيدًا فى متصل الأسانيد ٤- وقد يكون مضطربًا ٥- وقد يكون مصحّفًا.

وإذا كان سبب الطعن مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، فالحديث شاذّ، ويقابله المحفوظ، وهذا داخل فى مخالفة الثقات، فلا يكون سببًا زائدًا على العشرة.

٨- وإذا كان السبب الجهالة بالراوى، فالحديث هو حديث المجهول.

٩- وإذا كان السبب البدعة، فالحديث يقال له: حديث المبتدع.

١٠- وإذا كان السبب سوء الحفظ، فالحديث مختلط عند الجمهور، وشاذّ عند البعض؛ بناءً على الاختلاف الواقع فى تعريف الشاذ.

١- الموضوع وتعريفه:

لغـةً: هو اسم مفـعول من وَضَعَ الشيءَ أى حطّه وأنزله من مرتبته.

واصطلاحًا: هو الكذب المختلق (المصنوع من جانب الراوى نفسه) المنسوب إلى رسول الله ﷺ (أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين) سُمّىَ بهذا الاسم (الموضوع) لانحطاط رتبته وخساسته.

حكم رواية الموضوع: وقد أجمع العلماء على حرمة روايته، فى أىّ معنى و أىّ موضوع كان؛ لحديث أخرجه مسلم فى مقدمة "صحيحه": «من حدّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»، وقال تعالى: ﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ (البقرة).

كيف يُعرفُ الحديث الموضوع؟

١- قد يُعرف الوضع بإقرار الواضع نفسه، كإقرار أبى عصمة نوح ابن أبى مريم بأنه وضع أحاديث فى فضائل سور القرآن سورةً سورةً عن ابن عباس؛ لأجل كسل الناس وقلّة رغبتهم فى القرآن.

٢- أو بما هو كإقراره، كأن يحدّث عن شيخ، ثمّ إذا سئل عن مولد الراوى نفسه، فيذكر تاريخا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل هذا التاريخ بمدّة طويلة.

٣- أو بقـرينة تكون فى الراوى، ككونه رافـضـيًا والحديث فى فضـائل الأئمـة الاثنى عشـر، أو كونه مبـتدعًا والحديث فى ترويج بدعته.

٤- أو بقـرينة تكون فى المروى، مـثل كـونه خـلاف الحديث المتواتر، أو خلاف النصّ القرآنى.

ما يحمل الواضع على الوضع؟

١- التقـرب إلى الله (فى زعمه) بوضع أحاديث ترغّب الناس فى الخيرات، وتخوّفهم من فعل المنكرات، وهذا شأن الوعّاظ والقصّاصين.

٢- الانتصار لمذهبه: كالأحاديث الموضوعة فى فضائل الأئمـة الأربعـة؛ فـإن فى كل من المذاهب الأربعـة توجـد أحاديث موضوعة فى فضائل إمام ذلك المذهب، ولا يخفى على مراجعى كتب الفضائل والأحاديث الدالة على المذاهب السياسية (كالخوارج والروافض) أن كلّها من هذا القبيل، وكذلك الأحاديث الدالة على الطرق الأربعة للتصـوّف، وعلى فضائل أئمة التصوف، فإن آثار الوضع فيها لائحة.

٣- لأجل الطعن فى الإسلام: كالأحاديث التى وضعها قوم من الزنادقة لتشويه الإسلام والطعن فيه.

٤- للتقـرّب إلى الحكّام: كـما فعل غياث بن إبراهيم

النخعي الكوفى مع أمير المؤمنين المهدى العباسى، حين دخل عليه، وهو يلعب بالحمام، فساق (غياث) بسنده على التوالى إلى النبى ﷺ أنه قال: «لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر» أو جناح، فزاد كلمة (أو جناح) لأجل المهدى، فعرف المهدى ذلك، (فإنه لم يكن من أجهل الناس بالحديث كخلفاءنا) فأمر بذبح الحمام، وقال: أنا حملته على ذلك (أى أنا صرتُ سبباً لوضع الحديث).

٥- لأجل كسب الرزق: كبَعض القصّاص الوضّاعين الذين يضعون حكايات عجيبة وينسبونها إلى النبى ﷺ حتى يسمع الناس إليهم ويعطونهم شيئًا، وأكثر الوعّاظ والخطباء فى زماننا كذلك، يأتون فى مواعظهم بما لا أصل له.

٦- لقصد الشهرة بين الناس بإتيان الأمور الغريبة والحكايات الجاذبة، ومن المفسّرين الذين ذكروا أحاديث ضعيفة، أو موضوعة: الثعالبى والحسينى (بالفارسية) والواحدى، والزمخشرى، والزاهدى، والبيضاوى، والشوكانى، ومؤلّف "روح البيان".

أشهر المصنفات فى الموضوعات

١- كتاب الموضوعات لابن الجوزى مع تساهله فى الحكم بالوضع وانتقاد العلماء عليه.

٢- اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطى.

٣- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة لابن عراق الكنانى.

٤- الموضوعات الكبرى لملا على القارى.

٢- المتروك وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من الترك، معناه الذى تُرك، ولم يستعمل؛ لأجل عدم الفائدة فيه.

واصطلاحًا: هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ متّهم بالكذب، وعلامة اتهام الراوى بالكذب أمران:

١- أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة عند المحدثين.

٢- أن يعرف الراوى بالكذب فى كلامه العادى، وإن لم يظهر منه الكذب فى الحديث النبوى.

مثال الحديث المتروك: حديث عمرو بن شمر الجعفى الكوفى الشيعى عن جابر عن أبى الطفيل عن علىّ وعمّار قالا: «كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر ويكبّر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق».

وقد قال النسائى والدارقطنى وغيرهما: إن عمرو ابن شمر متروك الحديث. (ميزان الاعتدال ٣: ٢٦٨)

٣- المنكر وتعريفه:

لغـةً: هو الذى أنكِرَ ولم يُقبل ولم يُعترف به، واصطلاحًا: هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ فيه فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو ظهور الفسق، وأىّ من تلك الأسباب الثلاثة إذا وجد فى الراوى يقال لحديثه: "حديث منكر".

وله تعريف آخر: هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.

الفرق بين المنكر والشاذّ

وأما الشاذ: فهو ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، فهما يشتركان فى مخالفة الثقة، ويتخالفان فى أن راوى المنكر ضعيف، وراوى الشاذ مقبول، فالتسوية بينهما من الغفلة.

١- مثال المنكر على التعريف الأول: ما رواه النسائى وابن ماجة من رواية أبى زُكَير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: «كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان»، قال النسائى: هذا حديث منكر تفرّد به أبو زُكَير.

٢- مثاله على التعريف الثانى : ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيّات عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبى ﷺ (أنه) قال : «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف دخل الجنة».

قال أبو حاتم : هو منكر ؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفا وهو المعروف .

حكمه : أنه من أنواع الحديث الضعيف ، فلا يحتج به إلا فى فضائل الأعمال ، لا فى أساسيات الدين ، ولا فى الحلال والحرام .

٤- الحديث المعروف:

لغةً : معناه معروف .

وأما اصطلاحًا : فهو ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف ، وبعبارة أوجز هو ضدّ المنكر .

مثاله : ما روى عن أبى إسحاق موقوفًا من حديث ابن عباس المذكور فى المثال الثانى للمنكر (فى رواية ابن أبى حاتم) .

٥ - المعلّل وتعريفه:

لغةً : هو ما فيه علّة ، وإن كان القياس يقتضى أن يقال :

معلّ لأنه من أعلّ من باب الإفعال، إلا أنه جاء عند أهل الحديث على غير المشهور فى اللغة، فعبّروه بـ" المعلّل " من باب التفعيل.

واصطلاحًا: هو الحديث الذى ظهر فيه علّة تقدح فى الصّحة، مع أن الظاهر السّلامة منها، وقيل: هو الذى كان راويه مطعونًا بالوهم.

والعلّة: هى سبب غامض خفى (كامل فى الغموضة) قادح فى صحة الحديث، ومن ثمّ تكون معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها.

المصنفات فى علل الحديث

١- كتاب العلل للإمام الترمذى (ملحق بآخر جامعه قبل الشمائل فى الطبقات الهدية).

٢- كتاب العلل لابن المدينى.

٣- علل الحديث لابن أبى حاتم.

٤- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل.

٥- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى.

٦- المُدرَج وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من أدرجتُ الشىء فى الشىء إذا

أدخلته فيه.

واصطلاحًا: هو ما غُيِّرَ سياق إسناده، أو أدخِل فى متنه ما ليس منه (بلا علامة فاصلة)، فأساسه هو مخالفة الثقات.

فظهر من تعريفه أنّ المدرج على قسمين: مدرج الإسناد، ومدرج المتن.

١- مدرج الإسناد: هو ما غُيِّر سياق إسناده (أى من متن إلى متن آخر) مثاله: أن ثابت بن موسى دخل على شريك ابن عبد الله القاضى، وكان شريك يملى الحديث، ولما قال: حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت حتى يكتب المستملى، وقع نظره على ثابت، فقال: «من كثرته صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار»، وكان قصد بذلك الكلام مدح ثابتٍ بالزهد والورع -لا أنه حديث نبوى- فظن ثابت أنه متن الإسناد الذى ذكره شريك ابن عبد الله، فكان يحدّث بهذا الإسناد، فغيّر شريك الإسناد عن الحديث النبوى وجعله إسنادًا لكلام شريك وجعل كلامه حديثًا نبويًا.

٢- مدرج المتن: ما أدخِل فى متنه ما ليس منه (بلا علامة فاصلة) مثال الإدراج فى المتن: كما فى حديث عائشة رض فى بدء الوحى: «كان النبى ﷺ يتحنث فى غار حراء -وهو التعبد- الليالى ذوات العدد»، فقوله: وهو التعبد، مدرج من كلام الزهرى، وقد يكون الإدراج فى أول الحديث، وقد

يكون فى وسط الحديث، وقد يكون فى آخر الحديث، وكذلك قد يكون من الصحابى، وقد يكون من غيره.

ما يحمل المُدرِج على إدراجه: ١- بيان حكم شرعى ٢- استنباط حكم شرعى من حديث قبل أن يتم لفظ الحديث ٣- شرح لفظ غريب فى الحديث.

حكم الإدراج: أنه حرام بالإجماع عند المحدثين والفقهاء، إلا إذا كان لتفسير غريب، كما فعله الزهرى، وكثير من الأئمة، ولا يعمل بالمدرج إلا بعد ثبوته وظهوره من طريق آخر.

المصنفات فى المدرج

١- الفصل للوصل المدرج فى النقل للخطيب البغدادى.

٢- تقريب المنهج بترتيب المدرج للحافظ ابن حجر.

٧- المقلوب وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من القلب، وهو تحويل الشىء عن وجهه إلى ظهره.

واصطلاحًا: هو إبدال لفظ بآخر فى سند الحديث، أو فى متنه بتقديم أو تأخير ونحوه.

أقسام المقلوب

١- مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال فى سنده، وله صورتان: أن يقدّم الراوى اسم الأب، ويؤخر اسم ابنه، أو عكسه، كحديث مروى عن كعب بن مرّة، فيرويه الراوى عن مرّة بن كعب.

٢- أن يبدل شخصًا بآخر لقصد الإغراب: كحديث مشهور عن سالم، فيجعله الراوى عن نافع.

مثاله: ما رواه حماد النصيبى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبتدءوهم بالسلام»، فهذا حديث مقلوب قلبه حماد (هذا)، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبى صالح عن أبيه (أبى صالح) عن أبى هريرة، كما أخرجه مسلم فى "صحيحه".

٢- مقلوب المتن: ١- أن يقدّم الراوى ويؤخر فى بعض متن الحديث، كما فى حديث السبعة الذين يظلّهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، وقد قلبه بعض الرواة، فقال: «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله».

٢- أن يجعل الراوى متن حديث لإسناد آخر، وإسناد

المتن الآخر لهذا الحديث، وذلك إنما يكون بقصد الاختبار وغيره من إلزام الخصم، مثاله كما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري لمّا قلبوا له مئة حديث عن إسنادها إلى إسناد آخر، فأجابهم، ولم يخطئ في شيء منها، وتعجبوا من حفظه وذكاءه.

حكمه: إن كان القلب لأجل الاختبار، أو غرض صحيح، فلا بأس به، وإن كان لأجل الإغراب أو ترغيب الناس إلى حديثه فحرام، وإن كان سهوًا، أو خطأً، فلا حرج عليه؛ لأنه معذور، إلا إذا كثر ذلك، فإنه يجعله ضعيفًا.

٨- المزيد في متصل الأسانيد وتعريفه:

لغـــةً: هو الراوي الذي زيد في أثناء سندٍ ظاهره الاتصال.

واصطلاحًا: زيادة راوٍ في أثناء إسنادٍ متصلٍ ظاهره منه عدم الزيادة، مثاله: ما رواه ابن المبارك قال: حدّثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدّثني بشر بن عبيد الله قال: سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلّوا إليها» (رواه مسلم).

الزيادة في هذا المثال في الموضعين: الأول: لفظ سفيان، والثاني: لفظ أبا إدريس وسبب الزيادة في الموضعين

هو الوهم.

فزيادة لفظ سفيان وهم ممن بعد ابن المبارك، فإن الثقات رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد.

وأما زيادة لفظ أبا إدريس، فوهم من ابن المبارك؛ لأن كثيرا من الثقات رووا هذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد، فلم يذكروا أبا إدريس.

شروط قبول تلك الزيادة: ١- أن يكون من زادها أتقن ممن لم يزدها ٢- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، فالذي لا توجد فيه تلك الزيادة حكِم بانقطاعه.

٩- المضطَرِب وتعريفه:

لغةً: هو اسم فاعل من الاضطراب، وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطَرَبَ الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه بعضًا.

واصطلاحًا: هو الذي كانت المخالفة عن الثقات بإبدال الراوي، ولا مرجّح لإحدى الروايتين على الأخرى (أي إذا كانت مخالفة الراوي عن الثقات بسبب إبدال الراوي السند والمتن، فهو المضطرب).

شرط الحكم باضطراب الحديث: ١- اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها ٢- تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

أقسام المضطرب

١- وهو يقع فى الإسناد غالبًا ٢- وقد يقع فى المتن، مثال الاضطراب فى الإسناد: حديث أبى بكر رض أنه قال: يا رسول الله! أراك شبتَ؟ قال: «شيّبتنى هود وأخواتها» قال الدارقطنى: هذا حديث مضطرب؛ فإنه لم يروَ إلا من طريق أبى إسحاق، وقد اختُلِفَ عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مرسلا، ومنهم من رواه موصولا، ومنهم من جعله من مسند أبى بكر رض، ومنهم من جعله من مسند سعد رضى الله عنه وغيرها من الأقوال التى تركناها.

مثال الاضطراب فى المتن: الحديث الذى أخرجه مسلم فى "صحيحه" من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعى، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدّثه قال: صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ﴿الحمد لله رب العالمين﴾، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أوّل قراءة، ولا فى آخرها.

وقد أطال الحافظ العراقى فى "شرحه" على "مقدمة ابن الصلاح" الكلام على تعليل هذا الحديث (اضطرابه).

١٠- المصحّف وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من التصحيف، وهو الخطأ في الصحيفة.

واصطلاحًا: هو أن يكون المخالفة فيه عن الثقات بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، وكان ذلك التغيير في النقط، لا في الشكل، مثاله: كتصحيف مراجم إلى مزاحم، ويقال له: التصحيف في الإسناد، وقد يكون التصحيف في المتن، كما في حديث زيد بن ثابت: «أن النبي ﷺ احتجر في المسجد» (أي أخذ حجرة في المسجد)، فصحّفه ابن لهيعة وقال: احتجم في المسجد.

١١- تعريف المحرّف:

لغةً: هو اسم مفعول من التحريف، وهو التغيير لفظًا كان أو معنًى.

واصطلاحًا: هو ما كان فيه التغيير في الشكل (الحركات).

مثال المحرّف: كتحريف يوم كُلاب -بضم الكاف- إلى كِلاب -بكسر الكاف-، وقد يستعمل أحدهما مقام الآخر.

وكذلك التحريف له قسمان: تحريف في الإسناد، وتحريف في المتن.

المصنفات فى التصحيف والتحريف

١ - التصحيف للدارقطنى .

٢ - إصلاح خطأ المحدثين للخطابى .

٣ - أغلاط المحدثين للذهبى .

٤ - تصحيفات المحدثين لأبى أحمد العسكرى .

حكم اختصار الحديث وروايته بالمعنى

١ - فالأكثرون على جواز اختصار الحديث بشرط أن يكون الذى يختصره عالمًا ؛ لأن العالم لا ينقص ولا يترك من الحديث إلا ما لا تعلق له بالباقى من كلامه ، بحيث لا تختلف الدلالة على معناه ، ولا يختل البيان ، كما إذا ذكر المستثنى منه وترك الاستثناء ؛ فإنه يخلّ بالبيان ، وتختلف الدلالة على معنى الحديث .

٢ - وأمّا لرواية بالمعنى فالأكثر على جوازها أيضًا ، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة وبيانها للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى غير اللغة العربية ، فجوازه بالعربية أولى ، وهذا بيان الجواز ، فأمّا الأولى فهو رواية الحديث لفظًا ومعنًى وكاملا[1] .

(١) شرح النخبة صـ٥٩ .

١٢- تعريف الشاذ:

لغةً: هو بمعنى المنفرد، كما فى الحديث: «من شذّ شذّ فى النار» أى من انفرد عن جماعة المسلمين انفرد فى النار.

واصطلاحًا: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا أولى من تعريف البعض إياه: (ما رواه الثقة مخالفًا لمن هو أوثق منه).

مثاله: ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: «أن رجلا توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولىً هو أعتقه» وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره.

وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، قال ابو حاتم: "المحفوظ حديث ابن عيينة" (والشاذ حديث حماد بن زيد)، فحماد ابن زيد من أهل العدالة، و الضبط، ومع ذلك رجّح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه، هذا مثال الشذوذ فى السند، وقد يقع الشذوذ فى المتن، مثاله: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعًا: «إذا صلّى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه».

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا؛

فإن الناس إنما رووه من فعل النبى ﷺ (دون قوله) وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ.

١٣- تعريف المحفوظ:

وهو ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة، مثاله: هو حديث ابن عيينة الذى مرّ آنفًا (كما أن حديث حماد بن زيد هو الشّاذ)، فالمحفوظ حديث مقبول، والشاذ حديث مردود.

١٤- حديث المجهول:

والمراد بالمجهول كل من سُمّى ولم يَعرفه العلماء، ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد، ويقال له: مجهول العين.

وإن سُمّى الراوى، وروى عنه اثنان فصاعداً، ولكن لم يُوثّق فهو مجهول الحال، ويقال له: المستور (فى الاصطلاح).

فحديث المجهول: هو الذى سُمّى راويه، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد.

١٥- وحديث المستور

هو الذى روى عن راويه اثنان فصاعداً، ولكن لم يُوثّق.

حكم حديث المجهول: أنه لا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من روى عنه منفردا، أو وثّقه من روى عنه منفرداً بشرط أن يكون المنفرد نفسه ثقةً.

حكم حديث المستور: أنه موقوف إلى استبانة حاله، فإن ظهر ثقةً فيحتج به، وإن ظهر ضعيفًا فلا.

١٦- تعريف الحديث المبهم:

وهو الذى لم يذكر الراوى اسم شيخه اختصارا، بل عبّر بلفظ عام، كقوله: أخبرنى فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان.

مثال المبهم: ما رواه أبو داود من طريق حجاج ابن فرافصة عن رجل عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: «المؤمن غِرّ كريم»، فهذا الرجل هو يحيى ابن أبى كثير، كما جاء فى رواية أخرى عن أبى داود.

حكم الحديث المبهم: لا يقبل حديث الراوى المبهم ما لم يسمَّ؛ لأن شرط قبول الخبر هو عدالة راويه، فمن أبهِم اسمه لا تعرف عينه، فكيف تعرف عدالته؟

المصنفات فى المجهول والمستور والمبهم

١- الموضّح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى.

٢- الوحدان للإمام مسلم.
٣- الأسماء المبهمة فى الأنباء المحكمة للخطيب.
٤- الوحدان للحسن بن سفيان (م ٣٠٣هـ).

١٧- حديث المبتدع:

هو الذى كان راويه من أهل البدعة، والبدعة قسمان:
١- بدعة بمكفّر (ما يوقع المرء فى الكفر)، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو يعمل بما يوقعه فى الكفر.
٢- بدعة بمفسّق: (ما يوقع صاحبه فى الفسق) كأن يعتقد، أو يعمل ما يوجب الفسق.

حكم رواية المبتدع بالبدعة المكفّرة: أنه لا تقبل روايته عند الجمهور، وقال الحافظ فى "شرح النخبة": فالمعتمد أن الذى تُردّ روايته (بسبب البدعة) هو من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه (أى أثبت فى الدين ما ليس منه بداهة).

حكم البدعة بالمفسّق: أن صاحبها إذا كان داعيًا إلى بدعته لا تقبل روايته، وإن لم يكن داعيا إليها، فتقبل روايته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات، وتسويتها على ما يقتضى مذهبه.

الباب الخامس
فى تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه

١- الحديث القدسى:

لغةً: منسوب إلى القدس وهو التنزّه والطهارة، أى الحديث المنسوب إلى الذات المقدسة، وهو الله تعالى.

واصطلاحًا: هو ما نقل إلينا عن النبى ﷺ مع إسناده ذلك الحديث إلى ربّه عزّ وجل.

مثاله: ما رواه مسلم فى "صحيحه" عن أبى ذرّ رضى الله عنه عن النبى ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا . . .».

الفرق بين القرآن المقدّس وبين الحديث القدسى

١- هو أن القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى، والحديث القدسى معناه من الله تعالى، ولفظه من عنده ﷺ.

٢- وتلاوة القرآن عبادة أمِر بها، دون تلاوة الحديث القدسى، فلا تصح الصلاة بتلاوة الحديث القدسى.

٣- القرآن ثبت بالتواتر، يعنى التواتر شرط لثبوته والحديث القدسى ليس كذلك.

٢- الحديث المرفوع وأقسامه

المرفوع لغةً: هو اسم مفعول من رَفَعَ ضدّ وَضَعَ، وسمّى الحديث به؛ لنسبته إلى صاحب المرتبة الرفيعة، وهو النبى ﷺ.

واصطلاحًا: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

أقسام المرفوع وأمثلته

١- مثال القولى المرفوع صراحةً: أن يقول الصحابى: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كذا، أو قال: حدثنا رسول الله ﷺ بكذا، أو قال: قال رسول الله ﷺ: كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا، وأمثال ذلك.

٢- مثال الفعلى المرفوع صراحةً: أن يقول الصّحابى: رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا، أو قال (الصحابى أو غيره): كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

٣- مثال التقريرى المرفوع صراحةً: أن يقول الصحابى: فعلت بحضرة النبى ﷺ كذا.

٤- مثال القولى المرفوع حكمًا: أن يقول الصحابى:

قولا لا مجال فيه للاجتهاد، ولا تعلق له ببيان لغةٍ، أو شرح غريب، كالإخبار عن الأمور الماضية مثل بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، وكالإخبار عمّا يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، بشرط أن لا يروى ذلك الصحابى الإسرائيليات.

٥- مثال الفعلى المرفوع حكمًا: أن يفعل الصحابى ما لا مجال للاجتهاد فى ذلك الفعل، فيعتبر على أن ذلك الفعل عند الصّحابى عن النبى ﷺ كما روى الشافعى رح عن على رض: "أنه ركع فى صلاة الكسوف فى كل ركعة أكثر من ركوعين".

٦- مثال التقريرى المرفوع حكمًا: أن يخبر الصحابى أنهم كانوا يفعلون فى زمان النبى ﷺ كذا، فله حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك.

وقد استدل جابر وأبو سعيد الخدرى على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل، ولو كان مما ينتهى عنه لنهى عنه القرآن، أى لنزل على النبى ﷺ القرآن لمنع العزل ويمنعنا به (بالقرآن).

٣- الحديث الموقوف وتعريفه:

تعريفه لغةً: هو اسم مفعول من الوقف كأنه توقّف عند وصوله إلى الصحابى، ولم يرفعه إلى ما بعده.

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى الصّحابى من قول، أو فعل، أو تقرير.

١- مثال الموقوف القولى: قول الراوى: قال على ابن أبى طالب: "حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذّبَ الله ورسوله".

٢- مثال المَوقوف الفعلى: قول البخارى: "وأمّ ابن عباس وهو متيمّم".

٣- مثال الموقوف التقريرى: كقول بعض التابعين: "فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علىّ".

وقد يأتى الوقف بمعى انتهاء السند إلى التابعى، أو إلى غيره، كما يقال: "هذا حديث وقفه فلان على الزهرى أو على عطاء" أى لم يذكر سنده بعد الزهرى أو بعد عطاء.

٤- الحديث المقطوع وتعريفه:

• تعريف لغةً: هو اسم مفعول من قَطَع ضدّ وَصَل، فالمقطوع غير الموصول.

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى التابعى أو من دونه -قولا كان أو فعلا-، فالمقطوع من أقسام المتن (أى القول أو الفعل المنسوب إلى التابعى أو من دونه).

والمنقطع من أقسام الإسناد هو ما لم يتصل إسناده، سواء كان الانقطاع من أوّل السند أو من وسطه أو آخره،

فظهر الفرق بين المقطوع والمنقطع.

وربما يطلق الخبر على المرفوع والأثر على الموقوف، والمقطوع، كما هو اصطلاح فقهاء خراسان.

الكتب التي يوجد فيها الموقوف والمقطوع كثيرا:

١- كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني.

٢- كتاب الآثار لأبي يوسف القاضي.

٣- المصنف لابن أبي شيبة.

٤- المصنف لعبد الرزاق.

٥- شرح معاني الآثار للطحاوي.

حكم الاحتجاج بالموقوف والمقطوع

١- أمّا الموقوف: إذا صحّ ولم يعارضه ما فوقه، فهو قابل للاحتجاج به، حتى يقدم على القياس.

٢- وأمّا المقطوع: فلا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية؛ لأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله قال بالنسبة إلى صاحب المقطوع (أي التابعين وتبع التابعين): "نحن رجال وهم رجال" يعني كما أن أقوالنا وأفعالنا بلا حجة لا تكون دليلا، كذلك أقوال وأفعال غير الصحابة لا تكون حجة.

الباب السادس
فى الأقسام المتفرقة

٥- تعريف المُسنَد: والمراد بالمسند فى قول أهل الحديث: "هذا حديث مُسنَدٌ" هو مرفوع صحابى بسند ظاهر ذلك السند الاتصال. (شرح النخبة)

قيّد المرفوع بكونه مرفوع صحابى؛ لأن مرفوع التابعى مرسل، ومرفوع من دونه معضل أو معلّق.

٦- تعريف المتصل: وهو ما سَلِمَ إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه.

فالمسند خاصّ بالمرفوع، والمتصل عام يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع -كما هو ظاهر من تعريفهما-.

تعريف الحديث المحكم: وهو الحديث المقبول الذى سَلِم من المعارضة، مثاله: قوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور ولا صدقة من غلول» (رواه مسلم).

تعريف مختلف الحديث: وإذا عورض الحديث المقبول بمثله، وأمكن الجمع بينهما يسمّى هذا النوع بمختلف الحديث، فهو الجمع بين الحديثين المتعارضين فى الظاهر.

مثال مختلف الحديث: حديث: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول» (متفق عليه) مع حديث: «فرّ من المجذوم فرارك من الأسد» (رواه مسلم)، فإن ظاهرهما

التعارض.

وجه الجمع بينهما: أولا: أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها، لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بتلك الأمراض للصحيح سببا لإعداء مرضه، ثم قد يتخلف عن سببه كما فى غيره من الأسباب.

وثانيًا: أن نفيه ﷺ للعدوى باقٍ على عمومه، وقد صحّ قوله ﷺ: «لا يعدى شىء شيئًا» (متفق عليه)، وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون فى الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب؛ حيث ردّ عليه بقوله: «فمن أعدى الأول؟» يعنى أن الله سبحانه ابتدأ ذلك فى الثانى، أى خلقه ابتداءً كما خلقه فى الأول ابتداءً.

وأمّا الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سدّ الذرائع لئلا يظنّ المريض الثانى المبتلى به أن المرض بسبب المخالطة، مع أنه بأمر الله وإرادته، خالط المريض أم لا؟

الكتب المؤلفة فى مختلف الحديث

١- كتاب اختلاف الحديث للشافعى رحمه الله.
٢- كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.
٣- كتاب مشكل الآثار للإمام الطحاوى.

طرق دفع التعارض
بين الحديثين المتعارضين فى الظاهر

١- الجمع بينهما إن أمكن الجمع، كما فى حديث العدوى، وحديث الفرار من المجذوم.

٢- اعتبار الناسخ والمنسوخ إن عرف تاريخ الناسخ وتأخيره، كما فى قول جابر رضى الله عنه: «كان آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار» (أخرجه أصحاب السنن)، فإنه يدل على نسخ الأحاديث الدالة على وجوب الوضوء مما مست النار.

٣- ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المعتبرة عند المحدثين.

٤- ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين إن لم يمكن الجمع، ولا يُعرف الناسخ من المنسوخ، ولا يظهر وجه ترجيح أحدهما على الآخر.

مفهوم غريب الحديث: فإن خفى معنى لفظ من ألفاظ الحديث بأن كان اللفظ قليل الاستعمال، يقال لذلك اللفظ: "غريب الحديث" أى اللفظ الغريب الواقع فى الحديث، ويحتاج فى شرح ذلك الغريب إلى الكتب المصنفة فى شرح "غريب الحديث".

الكتب المصنَّفة في شرح "غريب الحديث"

١ - كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام.
٢ - كتاب أبي عبيد الهروي (غريب الحديث).
٣- الفائق للزمخشري.
٤- النهاية لابن الأثير.
٥- مجمع بحار الأنوار للمفتي (الكجراتي).

مفهوم "مشكل الحديث" : وإن كان لفظ الحديث مستعملا بكثرة، ولكن في مدلوله دقة حتى احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار (فهو مشكل الحديث).

المصنَّفات في "مشكل الحديث" :

١ - مشكل الآثار للإمام الطحاوي.
٢- شرح معاني الآثار له.
٣- كتاب للخطابي (في مشكل الآثار).
٤- الاستذكار لابن عبد البرّ.
٥- شرح السنة للبغوي .

الإسناد العالي والنازل

١ - الإسناد العالي : هو ما قلّت رجاله، كأسانيد مالك.

٢- الإسناد النازل: هو ما كثرت رجاله، كأسانيد الطحاوى، والنسائى، وأبى داود، وابن ماجة، والترمذى.

وفى "البيقونية":

وكل ما قلّت رجاله علا وضدّه ذلك الذى قد نزلا

أقسام العلو فى الإسناد

١- إذا قلّ عدد رجال السند وينتهى الحديث بذلك السند العالى إلى النبى ﷺ يقال له: العلو المطلق.

٢- وإذا قلّ عدد رجاله وينتهي الحديث بذلك السند إلى إمام من أئمة الحديث صاحب الحفظ، والفقه، والضبط، والتصنيف، كشعبة ومالك والثورى والشافعى والبخارى ومسلم يقال له: العلو النسبى؛ لأن قلّة رجاله بالنسبة إلى ذلك الإمام، وإن كان عدد رجاله فى الانتهاء إلى النبى ﷺ كثيراً.

فائدة العلو فى الإسناد: هى أن فى قلّة رجال السند احتمال قلّة الخطأ والضعف فيهم، وفى كثرتهم احتمال كثرة الخطأ والضعف فيهم.

١- معنى رواية الأقران: فإن تشارك الراوى ومن روى عنه -أى شيخه- فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية كالسن،

والأخـذ عن شـيخ واحـد فـهـو النوع الذى يقـال له : رواية الأقران؛ لأنه حينئذٍ يكون راويا عن قرينه، -فى السّن أو فى الأخذ عن شيخ واحد-.

٢- مـعنى المدبّج : وهو فى اللغـة : اسم مـفـعـول من التدبيج، وهو مأخوذ من ديباجتى الوجه أى جانبيه، فكما أن ديباجتى الوجه متساويان، كذلكَ القرينان متساويان فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية.

واصطلاحًا : هو مـا رواه كل من القـرينين عن الآخـر، كما فى "البيقونية" :

وما روى كل قرين عن أخه   مـدبّج فاعـرفـه وانتخـه

فكل مـدبّج أقران، وليس كل أقـران مـدبّجا، فإنـه إذا لم يروِ كل واحد من القرينين عن الآخر، بل روى واحد عن الآخر فقط تكون رواية الأقران ولا يكون مدبّجا.

١- وللدارقطنى كتاب فى "المدبّج.

٢- ولأبى الشيخ الأصبهانى كتاب فى الأقران.

٣- معنى رواية الأكـابر عن الأصا غـر : رواية الراوى عمّن دونه فى السّن، أو فى اللقى -فى الأخذ عن المشايخ- أو فى المقدار (فى المرتبة) يقال لها : رواية الأكابر عن الأصاغر كـرواية الـزهـرى عـن مـالـك، وروايـة مـالك عـن عبد الله ابن دينار، وعبد الله بن دينار دون مـالك فى الحفظ والعلم، كـمـا أن الزهرى أكـبـر سنّا من مـالـك، ومن هذا النوع رواية

الآباء عن الأبناء، ورواية الصحابة عن التابعين.

الكتب المصنفة فى رواية الأكابر عن الأصاغر

١- كتاب للخطيب البغدادى فى رواية الآباء عن الأبناء.

٢- وكتاب آخر له فى رواية الصحابة عن التابعين.

٣- كتاب للحافظ صلاح الدين العلائى فى معرفة من روى عن أبيه عن جده.

٤- معرفة السابق واللاحق.

وإن اشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما على الآخر فالذى تقدم موته هو السابق، والذى تأخر هو اللاحق، ويقال للمجموع: السابق واللاحق، وغاية ما يكون الفصل بينهما مئة وخمسون سنة غالبًا.

٥- تعريف الحديث المسلسل:

المسلسل لغةً: من السلسلة، وهى اتصال الشىء بالشىء، ومنه سلسلة الحديد.

واصطلاحًا: هو ما تتابع رجال إسناده فى صيغة من صيغ الأداء، أو فى حالة من أحوال الرواة، أو فى فعل من أفعالهم.

فحصل من هذا التعريف ثلاثة أقسام للمسلسل:

١- المسلسل بالسماع، كقول الراوى: سمعت فلانا، قال: سمعت فلانا، وهكذا إلى آخر السند، وكذلك سائر صيغ الأداء.

٢- كقوله: سمعت فلانا يقول: أشهد بالله لقد حدثنى فلان إلخ، وهذا مسلسل بالقول بالشهادة.

٣- المسلسل بالأخذ باللحية: كقوله: حدثنى فلان وهو آخذ بلحيته قال: آمنت بالقدر إلخ، وقد يقع التسلسل فى أكثر الإسناد.

الباب السابع

فى طرق تحمل الحديث ومراتب صيغ الأداء وما يتعلق بها

واعلم أن طريق تحمل الحديث اليوم هو القراءة من الكتاب، سواء قرأ الطالب أو الشيخ نفسه، وأمّا فى القديم، فكما يأتى -إن شاء الله تعالى-.

وأما الإخبار عن تحمله، فعلى ثمانى مراتب:

١- الأولى: سمعت، وحدّثنى إذا قرأ الشيخ ويسمع التلميذ، ففى هذه المرتبة صيغتان.

٢- ثمّ أخبرنى وقرأت عليه، إذا قرأ التلميذ ويسمع الشيخ، وهى المرتبة الثانية (وفيها أيضًا صيغتان).

٣- والثالثة : قُرِئ عليه وأنا أسمع، إذا قرأ الآخر ويسمع التلميذ.

٤- الرابعة : أنبأني، إذا قرأ الشيخ وهو يسمع (وفيها صيغة واحدة).

٥- الخامسة : ناولني إذا أعطاه الشيخ مروياته.

٦- السادسة : شافهني أى بالإجازة.

٧- السابعة : كتب إليّ أى بالإجازة.

٨- الثامنة : عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة، ولعدم السّماع أيضًا، مثل : قَالَ وذَكَرَ ورَوى.

الفرق بين التحديث والإخبار

ولا فرق بين التحديث والإخبار لغةً، وأما اصطلاحًا : فالحديث شائع بما سمع من لفظ الشيخ، والإخبار عام، وهذا الفرق اصطلاحًا إنما هو عند المشارقة.

وأمّا غالب المغاربة، فلم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل جعلوهما بمعنى واحد، وأصرح صيغ الأداء فى الدلالة على سماع قائلها هو سمعتُ؛ لأن حدّثنى قد يحتمل الإجازة تدليسًا.

وقد يستعمل فى جميع تلك الصيغ صيغة الجمع، مثل : حدثنا وسمِعنا وأخبرنا وأنبأنا ونحوها إذا كان مع التلميذ غيره

أيضًا، بل صيغة الجمع (فى كتب الحديث) أكثر استعمالا.

واعلم أنه قد ذهب جمع كثير من العلماء -منهم البخارى وحكاه فى أوائل "صحيحه" عن جماعة من الأئمة- إلى أن السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه فى الصحة والقوّة سواء.

الفرق بين "الإنباء" و "الإخبار"

والإنباء لغةً واصطلاحًا (عند المتقدمين) بمعنى الإخبار، نعم فى عرف المتأخرين، وهو كـ"عن" للإجازة، فيحتمل السماع وعدمه.

حكم الحديث المعنعن وشرط حمله على السماع

وعنعنة المعاصر محمولة على السماع، بخلاف غير المعاصر، فإن عنعنته تكون مرسلة أو منقطعة، فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة إلا من مدلّس، فإن عنعنته ليست بمحمولة على السماع، وهذا هو مذهب الجمهور.

وأما البخارى وعلى بن المدينى وغيرهما من النقّاد، فيشترطون ثبوت اللقاء أيضًا -ولو كان مرةً واحدةً- ليحصل الأمن فى باقى العنعنة عن كونه مرسلا خفيا، وجعل الحافظ

فى "شرح النخبة" قول هؤلاء الأئمة مختارا.

وأما الإمام مسلم فقد ردّ ردّا شديداً فى "مقدمة صحيحه" على المشترطين ثبوت اللقاء مع المعاصرة.

المناولة وشرطها: هى أن يدفع الشيخ أصله، أو ما قام مقام الأصل للطالب، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ، ويقول الشيخ فى الصورتين: هذه روايتى عن فلان.

وشرطها: أولا: أن يقول: فاروِه عنى، وثانيًا: أن يكون الطالب قادراً بالأصل إمّا بالتمليك، وإما بالعارية لينقل منه، ويقابل عليه.

الوجادة، وشرطها: هى أن يجد الحديث بخط يعرف كاتبه، فيقول: وجدت بخط فلان.

وشرطها: أن يكون للواجد إذنٌ بالرواية من صاحب الخط (عامّا أو خاصّا)، ولا يصح استعمال أخبرنى للواجد إلا بعد الإذن.

الوصية بالكتاب وشرطها: هى أن يوصى الشيخ عند موته، أو سفره لشخص معيّن بأصله أو بأصوله من كتب الحديث.

وشرط جواز الرواية عن ذلك الأصل أو الأصول: الإجازة من الموصى للموصى له بالرواية، ولا يكفى مجرد الوصية (بالإعطاء) -وهذا هو رأى الجمهور-

الإعلام وشرطه: هو أن يُعلِمَ الشيخ أحد الطلبة بأننى

أروى الكتاب الفلانى عن فلان.

وشـرطه : أن يكون لذلك الطالب إجـازة بالرواية عن ذلك الشيخ ، وإلا فلا عبرة بالإعلام من غير الإذن بالرواية.

الإجازة وأقسامها

١- الإجازة المعيّنة : وهى أن يجيز الشيخ أحدًا برواية كتاب معيّن، ويعيّن له كيفية روايته له، كالإجازة برواية صحيح البخارى أو غيره من كتاب معيّن.

٢- الإجازة غير المعينة : وهى أن يجيزه برواية جميع مروياته من غير تقييد بكتاب دون كتاب، وهذان القسمان باعتبار المروى، أنه كتاب معيّن أم لا؟

٣- الإجازة الخاصة : وهى أن يجيز لشخص معيّن، أو أشخاص معهودين بالرواية عنه.

٤- الإجازة العامة : وهى أن يقول : أجزتُ لجميع المسلمين، أو لمن أدرك حياتى، أو لأهل الإقليم الفلانى، أو لأهل البلدة الفلانية، وأمّا هذان القسمان، فباعتبار المجاز له أعنى الراوى.

والقسم الرابع -الإجازة العامة- لا تعتبر عند المحدثين كالإجازة للمبهم، والمعدوم، والمجهول.

تعريف المتفِق والمفترِق

إن اتفق أسماء الرواة وأسماء آباءهم فصاعداً (أى اتفق أسماء أجدادهم أيضًا) لفظًا وخطًا، واختلف أشخاصهم، يقال لهما: المتفِق والمفترق، وكذا إذا اتفق اثنان فصاعداً فى الكنية والنسبة، واختلف أشخاصهم يطلق عليه المتفق والمفترق (أى المتفق اسمًا، أو كنية، أو نسبة، والمختلف شخصًا).

فائدة معرفته: أن لا يظنّ الشخصان بسبب اتفاق الاسم، أو الكنية، أو النسبة شخصًا واحداً.

فى "البيقونية":

متفق لفظًا وخطًا متفق　　　وضده فيما ذكرنا المفترق

أى متفق فى الاسم ومختلف فى المسمّى.

الكتب المصنفة فى المتفق والمفترق

١- كتاب حافل للخطيب البغدادى.

٢- وتلخيصه للحافظ ابن حجر.

تعريف المؤتلف والمختلف

إن اتفق أسماء الرواة خطًا واختلف نطقًا، سواء كان

مـرجع الاخـتـلاف النقط أم الشكل، فـهـو المؤتلف خطا، والمختلف نطقًا، كسلام بتخفيف اللام وسلام بالتشديد.

فائدة معرفته: قال الحافظ فى "شرح النخبة" : ومعرفته (هذا النوع) من مهمّات هذا الفن، حتى قال على بن المدينى : أشدّ التصحيف ما يقع فى الأسماء.

الكتب المصنفة فى المؤتلف والمختلف

١- كـتـاب لأبى أحـمـد العـسكرى (جزء من كـتـاب التصحيف له).

٢- كتابان لعبد الغنى بن سعيد.

٣- كتاب للدارقطنى.

٤- كتاب للخطيب.

٥- الإكمال لابن ماكولا (أبى نصر).

٦- كتاب لأبى بكر بن نقطة.

٧- كتاب لمنصور بن سُلَيم.

٨- المشتبه فى أسماء الرجال للذهبى.

٩- تبصير المنتبه للحافظ ابن حجر.

تعريف المتشابه من الرواة

إن اتفـقـت أسـمـاء الرواة خطا ونطقًا، واخـتـلف آباءهم

نطقًا مع الائتلاف (الاتفاق) خطًا، فهو النوع الذى يقال له: المتشابه.

مثاله: كمحمد بن عَقيل -بفتح العين- ومحمد ابن عُقيل -بضم العين- الأول نيسابورى، والثانى فريابى، وهما مشهوران.

٢- أو يختلف أسماءهم نطقًا وتتألف خطًا، مثاله: كشُرَيح بن النعمان، وسُرَيج بن النعمان، الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة، وهو تابعى، والثانى بالسين المهملة والجيم المعجمة، وهو من شيوخ البخارى.

وقد صنّف الخطيب فى "المتشابه" كتابا جامعا سمّاه "تلخيص المتشابه"، وللمتشابه أنواع أخر تركناها رومًا للاختصار.

مفهوم الطبقة لغةً واصطلاحًا

الطبقة لغةً: القوم أو الجماعة المتشابهون.

واصطلاحًا: عبارة عن جماعة اشتركوا فى السن ولقاء المشايخ، وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين: كأنس بن مالك رضى الله عنه فإنه من حيث ثبوت صحبته للنبى ﷺ يعدّ فى طبقة العشرة المبشرة، ومن حيث صغر السن يعدّ فى طبقة من بعدهم.

فـائدة مـعـرفـة الطبـقـات: وفـائدته الأمن من تداخل المشـتبـهين، وإمكان الاطلاع على التدليس، والوقـوف على حقيقة المراد من العنعنة، وأجمع ما جُمع فى معرفة الطبقات كتاب أبى عبد الله محمد بن سعد البغدادى (المتوفى ٢٣٠هـ) المعروف باسم "طبقات ابن سعد" فى تسعة أجزاء.

طبقات الرواة[1]

١- الأولى: طبقة الصحابة على اختلاف مراتبهم.

٢- الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيّب وأقرانه.

٣- الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن البصرى وابن سيرين.

٤- الرابعة: طبقة تلى الطبقة الثالثة، وجلّ (أكثر) روايتهم عن كبار التابعين كالزهرى وقتادة.

٥- الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين، ومنهم الذين رأوا الواحد أو الاثنين من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

٦- السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت

---

(١) وقد زعم بعض السّادة -مع كثرة نبوغه فى الحديث ورجاله- أن هذه الطبقات والمراتب الآتية خاصّة بالرجال، والرواة المذكورين فى "تقريب التهذيب"، وسياق الكتاب ينفى هذا الزعم.

لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

٧- السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثورى.

٨- الثامنة: الطبقة الوسطى من كبار أتباع التابعين كابن عيينة وابن عليّة.

٩- التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعى وأبى داود الطيالسى وعبد الرزاق.

١٠- العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلقَ التابعين كأحمد بن حنبل.

١١- الحادية عشر: الطبقة الوسطى من هؤلاء (كبار الآخذين إلخ) كالذهلى والبخارى.

١٢- الثانية عشر: صغار الآخذين عن تبع التابعين كالترمذى.

وألحق بها (بالطبقة الثانية عشر) باقى شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلا، كبعض شيوخ النسائى[١].

مراتب الرواة

١- الأولى: مرتبة الصحابة، والتصريح بأولية الصحابة إنما يكون لشرفهم (وإلا فلا حاجة إلى تعديل وتوثيق من وثّقه الله ورسوله، وعدّلهم الأمة جمعاء).

---

(١) تقريب التهذيب صـ٢ و٣ الطبعة المجتبائية.

٢- الثانية: من أكّد مدحه إما بأفعل، كأوثق الناس، أو بتكرير الصّفة لفظًا، كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.

٣- الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

٤- الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

٥- الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيّئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغيّر بآخره.

ويلتحق بذلك (بالمذكور من الطبقة الخامسة) من رمى بنوع من البدعة، كالتشيّع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره (أى إظهار أن فلانًا يدعو إلى بدعته، وفلانًا لا يدعو إليها).

٦- السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث.

٧- السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثّق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال.

٨- الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، وإن لم يُفسّر، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

٩- التاسعة: من لم يروِ عنه غير واحد، ولم يوثق،

وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

١٠- العاشرة: من يوثق البتة، وضَعّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بلفظ متروك، أو متروك الحديث، أو واهى الحديث، أو ساقط.

١١- الحادية عشر: من اتهم بالكذب.

١٢- الثانية عشر: من أطلقَ عليه اسم الكذب والوضع[(١)]

الفرق بين الطبقات والمراتب

وإنما تكون الطبقات باعتبار قرب الرواة بخير القرون، وبعدهم عنه، وأمّا المراتب، فإنما تكون باعتبار ضعف الرواة، وقوتهم، وتجريحهم وتعديلهم.

معرفة مراتب الجرح والتعديل

ومن المهمّ عند المحدثين معرفة مراتب الجرح والتعديل؛ لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم ردّ حديثه كلّه، وقد مرّ أن أسباب ردّ الحديث (أسباب الطعن فى الراوى) عشرة، والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة (فى اصطلاحهم)

(١) تقريب التهذيب صـ٦ المجتبائى.

على مراتبهم الجرح والتعديل.

مراتب الجرح والألفاظ الدالة عليها

١- أسوأ المراتب: الوصف بما دل على المبالغة فى الجرح، وأصرح الألفاظ الدالة على تلك المرتبة التعبير بأفعل كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى فى الوضع، أو هو ركن الكذب، ونحو ذلك.

ثم دجّال، أو وضّاع، أو كذّاب، ونحو ذلك، لأن هذه الكلمات، وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التى قبلها.

٢- وأسهلها أى الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان ليّن، أو سيّئ الحفظ، أو فيه أدنى مقال، وبين الأسوأ والأسهل مراتب كثيرة لا تخفى على أهل العلم بالحديث.

٣- فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشدّ من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوى، أو فيه مقال.

مراتب التعديل والألفاظ الدالة عليها

١- وأرفع المراتب الوصف بما دل على المبالغة فى التعديل، وأصرح الألفاظ الدالة عليها التعبير بأفعل كأوثق

الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى فى التثبّت.

٢- ثمّ ما تأكّد بصفة من الصفات الدالة على التعديل نحو عدل (بجعل المصدر خبراً لقصد المبالغة) أو تأكّد بصفتين منها، كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عدل ضابط، ونحو ذلك.

٣- وأدناها ما دل على القرب من أسهل ألفاظ التجريح (نحو: فلان ليّن، وأمثاله) كشيخ، ويروى حديثه، ويعتبر به، وأمثال ذلك.

من الأصول الإجماعية عند أئمة الجرح والتعديل

١- تقبل تزكية مزكٍّ واحد من العارف بأسبابها على الأصح.

٢- وأمّا الشهادة فلا تقبل إلا من اثنين عادلين.

الفرق بين التزكية والشهادة

٣- والفرق بينهما: أن التزكية تنزل منزلة الحكم فيكون المزكّى كالحاكم، فلا يشترط فيها العدد، وأمّا الهشادة فتقع من الشاهد عند الحاكم، فيشترط فيها العدد فافترقا.

ولا فرق بين أن تكون التزكية باجتهاد المزكّى، أو بنقل عن غيره؛ لأن النقل أيضًا لا يشترط فيه العدد كالحكم.

٤- ولا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يقبل جرح من أفرطَ فى الجرح، حتى جرح بعيب لا يقتضى ردّ حديث المحدّث، وكذلك لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر (ولم يعرف حال الراوى) فزكّاه مطلقًا.

٥- والجرح مقدّم على التعديل فيمن وجد فيه كلاهما، (١) بشرط صدور الجرح والتعديل من العارف بأسبابهما بشرطين، (٢) وبشرط أن يكون كل واحد منهما مبيّنًا.

فإن كان الجرح غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وكذا إن صدر من غير عارف بأسباب الجرح والتعديل، فلا يعتبر به عندهم. (تلخيص شرح النخبة)

أنواع كتب الحديث
باعتبار احتواء الموضوعات والأسلوب والترتيب

وقد صنف العلماء فى الحديث النبوى الشريف على أشكال مختلفة، وأنواع متنوعة، وأسلوب غير أسلوب الآخر، فمن أجل ذلك نجد كتب الحديث غير متماثلة فى احتواء الموضوعات، والترتيب، والأسلوب.

١- الجامع: هو كتاب جمع فيه مؤلفه جميع أنواع

الحديث من العقائد، والأحكام، والرقاق، والآداب، والتاريخ مع السير، والفتن، والتفسير، والمناقب كالجامع الصحيح للإمام البخارى، وجامع الترمذى.

٢- المسند: كل كتاب جُمِع فيه مرويات كل صحابى على حدةٍ، من غير النظر إلى الموضوع الذى يدل عليه تلك المرويات، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل(ح)، ومسند الإمام الشافعى(ح)، ومسند أبى يعلى الموصلى، سواء كان ترتيب المسند على أساس حروف التهجى أو على السبقة فى الإسلام.

٣- المعجم: هو كتاب جمع فيه المؤلف الأحاديث على ترتيب الشيوخ، إمّا على اعتبار تقدم الوفاة، أو على حروف التهجى، وهذا أغلب، كالمعاجم الثلاثة للطبرانى (المعجم الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير).

٤- السنن: هو كل كتاب صُنِّفَ على ترتيب أبواب الفقه، ولا يوجد فيه ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب، بل يكتفى صاحبه بأحاديث الأحكام، إلا ما شاء الله، مثل سنن أبى داود وسنن النسائى وسنن ابن ماجة، وحتى صحيح مسلم.

٥- الجزء: هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه مرويات شخص واحد، مثل جزء حديث أبى بكر، وجزء حديث ابن مبارك، أو جمع أحاديث تتعلق بمسألة واحدة، كجزء قراءة

الفاتحة خلف الإمام، وجزء رفع اليدين وجزء الوتر.

٦- الرسالة: وهى التى ألّفت فى نوع واحد من الأنواع الثمانية التى تذكر فى الجوامع، مثل أحاديث العقائد فقط، أو أحاديث المناقب، وللحافظ ابن حجر، والسيوطى رسائل كثيرة فى بعض الأنواع الثمانية.

٧- الأربعين: هو كل كتاب جمع فيه المؤلف أربعين حديثا فى موضوع واحد، أو موضوعات مختلفة، ومن أشهر الأربعينات أربعين النووى.

٨- الغرائب: هو كل كتاب جمع فيه المؤلف متفرّدات شيخ واحد، أى الأحاديث التى لا توجد عند عامة شيوخ الحديث.

٩- العلل: هى الكتب التى ذُكِر فيها الأحاديث المعلولة مع بيان علّتها مثل "العلل" لابن أبى حاتم، و "العلل" للترمذى، و "العلل" للدارقطنى، و "العلل" لأحمد ابن حنبل.

١٠- الأطراف: هو كل كتاب ذكر فيه مؤلفه طرف الحديث (أوّله أو آخره) الذى يدل على بقيته، ثم يذكر سنده كاملا مثل "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزى.

١١- المستدرك: هو كل كتاب جمع فيه المؤلف الأحاديث التى تركها مصنف آخر مع كونها على شرطه أسانيده (أى جمع ما فات عنه فى كتابه لوجه من الوجوه

بأسانيد ذلك المصنف، كمستدرك الحاكم على الصحيحين.

١٢- المستخرج: هو كل كتاب أورد فيه مؤلفه أحاديث كتاب آخر لغيره من المؤلفين، ولكن بإسناد نفسه إلى شيخ ذلك المؤلف، من غير أن يكون ذلك المؤلف واسطةً بينه وبين هذا الشيخ، وقد يجمع مع المؤلف فى شيخه أو فى شيخ شيخه، مثل مستخرج أبى نعيم الأصبهانى على الصحيحين، فإنه روى أحاديث البخارى ومسلم من شيوخهما من غير أن يحتاج إلى ذكرهما فى الوسط.

طبقات كتب الحديث باعتبار الصحة والشهرة

واعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلا خبر النبى ﷺ، ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره -عليه السلام- إلا تلقى الروايات المنتهية إليه، وتلقّى تلك الروايات لا سبيل إليه فى يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدوّنة فى علم الحديث؛ فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير مدوّنة، وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث.

فنقول: هى باعتبار "الصحة والشهرة" على أربعَ طبقات:

١- مفهوم "الصحة" هنا: أن يشترط مؤلف الكتاب

على نفسه إيراد ما صحّ، أو حسن، غير مقلوب، ولا شاذ، ولا ضعيف إلا مع بيان حاله؛ فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح فى الكتاب.

٢- مفهوم "الشهرة" : أن تكون الأحاديث المذكورة فيه دائرة على ألسنة المحدثين قبل تدوينها، وبعد تدوينها (أيضًا) وأن يكون أئمة الحديث -قبل المؤلف- رووها بطرق شتّى، وأوردها فى مسانيدهم وجوامعهم، و (كذا) بعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب، وحفظه، وكشف مشكله، وشرح غريبه، وبيان إعرابه، وتخريج طرق أحاديثه، واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال رواتها طبقةً بعد طبقةٍ إلى يومنا هذا، ويكون نقّاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه فى القول بها (فى الاحتجاج بتلك الأحاديث)، وحكموا بصحتها، وارتضوا رأى المصنف فيها، وتلقّوا كتابه بالمدح والثناء.

١- الطبقة الأولى : فإذا اجتمعت الصحة والشهرة فى كتاب على وجه الكمال كان ذلك الكتاب من الطبقة الأولى.

كتب الطبقة الأولى: فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء فى ثلاثة كتب : الموطأ، وصحيح البخارى، وصحيح مسلم، قال الشافعى : أصح الكتاب بعد كتاب الله موطأ مالك.

٢- الطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ

والصّحيحين، ولكنها تتلوها (تكون فى المرتبة بعدها) لكون مصنفيها معروفين بالوثوق، والعدالة، والحفظ، والتبحّر فى فنون الحديث، ولم يرضوا فى كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقّاها (كتبَ هؤلاء) من بعدهم بالقبول، واعتنى بها المحدّثون والفقهاء طبقةً بعد طبقةٍ، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلّق بها القوم شرحًا لغريبها، وفحصًا عن رجالها، واستنباطًا لفقهها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم.

كتب الطبقة الثانية: كسنن أبى داود، وجامع الترمذى، ومجتبى النسائى، وكاد أن يكون مسند أحمد من جملة هذه الطبقة؛ فإن الإمام أحمد جعله أصلا يُعرف به الصحيح والسقيم من الحديث (لأنه) قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه.

٣- الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنّفات صُنّفت قبل البخارى ومسلم، أو فى زمانهما، أو بعدهما، وقد جمعت (تلك الأنواع الثلاثة) بين الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذّ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب، ولم تشتهر (أحاديث الطبقة الثالثة) فى العلماء ذلك الاشتهار (مثل اشتهار أحاديث الطبقة الثانية) وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتداول الفقهاء ما تفرد به هذه الكتب كثير تداولٍ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدّثون كثير

فحص، ولم يخدمها لغوى لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقها بمذاهب السّلف، ولا محدث ببيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله، أى لم يهتمّ بها الأئمة المتقدمون من أهل الحديث، وأما المتأخرون المتعمّقون، فلا اعتبار لهم ولا باهتمامهم، فتلك الكتب باقية على استتارها واختفاءها وخمولها.

كتب الطبقة الثالثة: كمسند أبى يعلى، ومصنّف عبد الرزاق، ومصنف أبى بكر بن شيبة، ومسند عبد ابن حميد، ومسند الطيالسى، وكتب البيهقى والطبرانى.

وقد اهتمّ بدر الدين العينى مؤلف "عمدة القارئ" و"البناية" والزيلعى مؤلف "نصب الراية" على "شرح معانى الآثار" للطحاوى شرحًا وتلخيصًا، فإدراجه فى فهرست كتب البيهقى والطبرانى تعسّف أو تسامح.

٤- الطبقة الرابعة: كُتُب قصد مصنّفوها بعد قرون متطاولة جمعَ ما لم يوجد فى الطبقتين الأوليين، وكانت (تلك الأحاديث) فى الجوامع والمسانيد المختفية، فنوّهوا بأمرها، أو كانت (تلك الأحاديث) على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون، ككثير من الوعاظ المتشدّقين (كثير المبالغة فى الكلام) وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصّحابة والتابعين، أو من أخبار بنى إسرائيل، أو من كلام الحكماء، والوعاظ فخلطها الرواة بحديث النبىّ ﷺ سهوًا أو

عمدًا، أو كانت من محتملات القرآن، والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون، لا يعرفون غوامض الرواية، وأمثالها من الوجوه التى صارت سببًا لاختلاط غير الحديث النبوى بالأحاديث النبوية.

كتب الطبقة الرابعة: ومظنّة (محل الظن لوجود) هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبّان، وكامل ابن عدى، وكتب الخطيب، وكتب أبى نعيم الأصبهانى، وكتب الجوزقانى، وكتب ابن عساكر وكتب ابن النجار، والدّيلمى، وكتب السيوطى.

٥- الطبقة الخامسة: هنا طبقة خامسة، ومن هذه الطبقة ما اشتهر على ألسنة الفقهاء، والصوفية، والمؤرخين ونحوهم، وليس له أصل فى الطبقات الأربع المذكورة، وهذه الأحاديث هى أساس البدعات والتفرقة بين المسلمين.

المعتبر من تلك الطبقات عند المحدثين

أما الطبقة الأولى والثانية: فعليهما اعتماد المحدثين، وأمّا الثالثة: فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها، إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال، وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد.

وأمّا الرابعة: فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع

تعمق من المتأخرين... ومن طوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم، ويستطيعون بأدنى عناية أن يلخّصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار (الاستدلال) بها (لإثبات مسألة) غير صحيح فى معارك العلماء بالحديث -والله أعلم- انتهى كلام الإمام ولى الله الدهلوى فى "حجة الله البالغة" حول طبقات كتب الحديث إلى هنا بتلخيص وتسهيل[١].

الباب الثامن
فى بعض مهمات فن مصطلح الحديث

معرفة الأسماء والكنى:

ومن المهمّ فى هذا الفن: ١- معرفة الكنى للذين اشتهروا بأسماءهم؛ فإن من اشتهر باسمه وله كنية يمكن أن يأتى فى بعض الرواية بكنيته ولا يعرف، بل يظنّ أنه شخص آخر، فيثبته الأمر.

٢- وكذا معرفة اسم من اشتهر بكنيته، وهذا عكس ما قبله.

٣- ومعرفة من جعل كنيته اسمه، أى أخذت كنيته مقام اسمه فى الشهرة، حيث يعرفه الناس بكنيته دون اسمه وهم قليلون.

---

(١) (٢ : ٣٨٣) طبعة دار إحياء العلوم.

٤- ومعرفة من اختلف فى كنيته ما هى؟ وهم كثيرون.

٥- ومعرفة من كثرت كُناه كابن جريج له كنيتان: أبو وليد وأبو خالد، ومن كثرت ألقابه ونعوته، وله أمثلة كثيرة فى كتب الحديث والرجال.

٦- ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه كأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدنى أحد أتباع التابعين.

وفائدة معرفة الأسماء والكنى: نفى الغلط فى الراوى، أو أبيه، أو بلده، أو اسمه، أو كنيته وما إلى ذلك.

٧- ومعرفة من نُسِب إلى غير أبيه كالمقداد بن الأسود، فإنه نسب إلى الأسود الزهرى؛ لأن الأسود تبنّاه، وإنما هو مقداد بن عمرو (فى الأصل)، أو نسب إلى أمّه كابن عليّة، هو إسماعيل بن إبراهيم بن هشيم أحد الثقات، وعليّة اسم أمه اشتهر بها.

أو نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم كالحذاء، ظاهره أنه منسوب إلى صناعتها أو بيعها، وليس كذلك، وإنما كان يجالسهم، فنسب إليهم وكسليمان التيمى؛ فإنه لم يكن من بنى التيم، ولكن نزل فيهم.

٢- آداب مدرّس الحديث (شيخ الحديث)

١- حسن النيّة، والتطهير من أغراض الدنيا، وتحسين

الحال من النظافة فى ثيابه، وبدنه، والاستقامة فى عمله، والسّداد فى لسانه.

٢- وأن يُسمع (يدرّس الحديث) إذا احتيج إليه؛

٣- ولا يحدّث ببلد فيه من هو أولى منه علمًا وسنًا، بل يأمر الطلاب بالذهاب إليه والأخذ عنه (وأمّا فى عصرنا فأولى الناس بالتحديث أشدّهم بعدًا عن السنة وأكثرهم اشتغالا بأمور الدنيا -فلا حول ولا قوة إلا بالله-.

٤- ولا يترك إسماع أحد بظنّ أن له نيةً فاسدةً؛ فإن الله هو العليم بذات الصّدور.

٥- وأن يتطهر ويجلس بوقار.

٦- ولا يدرس الحديث قائمًا (بلا عذر) ولا عجلا (كما يكون فى مدارسنا اليوم بعد اختبار الفترة الثانية ينام الشيخ أيقظه الله ويقرأ الطالب صفحات فى ٥ دقائق) ولا فى الطريق.

٧- وأن يمسك عن تدريس الحديث إذا خشى التغيّر (تغيّر حفظه وفهمه) أو النسيان لمرض أو هرم (وأمّا اليوم فإن الشيوخ لا يمسكون عن تدريس الحديث إلا بالتغيّر الفاحش وهو الموت).

٨- وإذا اتخذ مجلسًا للإملاء، فينبغى أن يكون له مستملٍ يقظان (لا نائم).

٣- آداب طالب الحديث

١- ويشترك الطالب الشيخ فى تصحيح النية، والتطهير من أغراض الدنيا، وتحسين الحال، وينفرد فى الأمور الآتية:

٢- أن يوقّر الشيخ ولا يضجره.

٣- وأن يرشد غيره لما سمعه من شيخه؛ لأن يسمَع هو أيضًا.

٤- وأن لا يدع الاستفادة (أخذ الحديث) لحياء أو تكبّر.

٥- وأن يكتب ما سمعه تامًا (إن كان الشيخ يدرّس بالإملاء).

٦- وأن يعتنى بالتقييد والضبط (إن لم يكن التحديث من الكتاب).

٧- وأن يذاكر بمحفوظه ليرسخ فى ذهنه.

٤- من المهمّ معرفة سنّ التحمل والأداء

١- والأصح فى سنّ الطالب -للتحمّل- التمييز، وأن يتأهل للتحمّل، فليس له سنّ معيّن، ومن عيّن فاعتبر الأكثر الأغلب، وقد جرت عادة المحدثين بإحضار الأطفال مجالس الحديث.

٢- ويصح تحمّل الكافر أيضًا إذا أداه بعده إسلامه.

٣- ويصح تحمّل الفاسق من باب أولى إذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته، وأمّا الأداء فلا اختصاص له بزمن معيّن بل مشروط بالاحتياج، والتأهيل للأداء بالشرائط المذكورة فى قبول رواية الراوى.

٥- معرفة كتابة الحديث

ومن المهمّ عندهم معرفة صفة كتابة الحديث: وهو

١- أن يكتبه مبيّنا مفسّرا.

٢- ويشكل المشكل منه (أى يعرب) وينقطه (إن احتاج إلى النقطة).

٣- ويكتب الساقط فى الحاشية اليمنى ما دام فى السطر بقية، وإلا ففى اليسرى.

٢- وكذلك من المهمّ معرفة صفة عرض الحديث، وهو مقابلته مع الشيخ المُسمع (أى أستاذه)، أو مع ثقة غيره، أو قراءته بنفسه وحده شيئا فشيئًا.

٦- ومعرفة صفة سماعه (من الشيخ) بأن لا يتشاغل بما يخلّ بسمعه من كتابة شىء آخر، أو كلام، أو نعاس (وتوجد الثلاث كلها فى طلاب الحديث فى عصرنا).

٧- ومعرفة صفة إسماعه (أى تحديثه للطلاب) بأن يكون إسماعه من أصله الذى سمع فيه كتابه (مكتوبه) أو من

فرع قوبل على أصله، فإن تعذّر الإسماع من الأصل والفرع (لضياعهما أو لوجه آخر) فليجبر الشيخ نقص تلميذه بالإجازة الجديدة فيما خالف فيه عن أصل شيخه.

٦- ومعرفة صفة الرحلة فى أخذ الحديث؛ حيث يبتدئ بحديث أهل بلده فيستوعبه، ثمّ يرحل فيحصل فى الرحلة ما ليس عند أهل بلده، ويكون اعتناءه فى أسفاره بتكثير المسموع أولى من اعتناءه بتكثير الشيوخ.

٩- ومعرفة صفة (طريق) التصنيف فى الحديث: وذلك

١- إمّا على طريق المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابى على حدة، فإن شاء رتّبه على سوابقهم فى الإسلام أو الوفاة، وإن شاء رتّبه على حروف المعجم، والثانى أسهل تناولا.

٢- أو تصنيفه على ترتيب الأبواب الفقهية.

٣- أو غيرها بأن يجمع فى كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتًا أو نفيًا، والأولى أن يقتصر على ما صحّ أو حسن من الأحاديث، وإن جمع الكل (الصحيح والحسن والضعيف) فليبيّن علّة الضعف.

٤- أو تصنيفه على أسلوب كتب العلل، فيذكر متن الحديث وطرقه (أسانيده) ويذكر اختلاف نقلته (رواته).

٥- والأحسن أن يرتّبها على الأبواب ليسهل تناولها.

٦- أو يجمع (يؤلّف) كتابه على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده إمّا

مستوعبًا، وإمّا مقيّدا بكتب مخصوصة.

١٠- ومعرفة سبب ورود الحديث: ١- وقدصنف فيه أبو حفص العكبرى شيخ القاضى أبى يعلى بن الفراء الحنبلى كتابًا ٢- ثم بدأ السيوطى رح فى تأليف كتاب فى سبب ورود الحديث، ورتّبه على الأبواب، فذكر فيه نحو مئة حديث، واخترمته المنية ٣- وللشريف بن إبراهيم الشهير بابن حمزة الحسينى الدمشقى (١٠٥٤-١١٢٠هـ) كتاب حافل باسم "البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف" فى ثلاثة أجزاء، وقد نشره دار الباز بمكة المكرمة.

الخاتمة فى تعريف التخريج وفائدته
وأشهر الكتب المصنفة فيه

تعريف التخريج لغةً: هو فى أصل اللغة اجتماع أمرين متضادين فى شىء واحد، وفى "القاموس" (١-١٩١) "عام فيه تخريج، خِصب وجدب، وأرض مُخَرّجة نبتها فى مكان دون مكان، وخرّج اللوح، كتب بعضًا وترك بعضًا، والخَرَج لو نان من بياض وسواد".

ويأتى التخريج لغةً بمعنى التدريب، فى "القاموس" (١-١٩٢) "خرّجه فى الأدب فتخرّج وهو خرّيج بمعنى مفعول، أى مُخرَّجٌ".

ويأتى عند الفقهاء بمعنى بيان وجه المسألة وعلّتها، كما يقال: "خرّج المسألة، أى أخرج وبيّن علّة المسألة" ومنه قولهم: "فلان من أصحاب التخريج" أى من الذين يخرجون للمسائل التى ذكرها المجتهدون بلا دليل وجهًا وعلّة (عقلية أو نقلية) والمَخرَج موضع خروج الشىء وظهوره، ومنه قول المحدثين: "هذا حديث عرف مخرجه، أى موضع خروجه، وهو إسناده ورواته"، فمعنى قولهم: "أخرجه البخارى" أى ذكر إسناد هذا الحديث البخارى" و "المُخرِّج" هو الذى يذكر الحديث بسنده.

تعريف التخريج اصطلاحًا: هو فى الاصطلاح يطلق على معانٍ: ١- مرادف الإخراج أى إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه أى رجال إسناده.

٢- وبمعنى الترتيب: قال ابن الصّلاح فى "علوم الحديث" (٢٢٨): "وللعلماء بالحديث فى تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها".

٣- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها، قال السخاوى فى "فتح المغيث" (١: ٣٣٨): "والتخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات (كراسات شيوخ الحديث) والكتب ونحوها (الجوامع والمسانيد)... وعزوها لمن رواها من

أصــحــاب الكتب والدواوين"، وهذا هو المعنى المعــروف والمستعمل للتخريج.

ملخّص الكلام: أن التـخـريج فى اصطلاح المحـدثين: هو الدلالة على مصادر الحديث الأصلية، وعزوه إليها، وبيان مرتبـة ذلك الحديث من الصـحة والضعف، لا إلى من أخذه من تلك المصادر، فالعزو إلى البخارى أو مسلم أو الترمذى أو غيرهم من أئمة الحديث يكون تخريجًا، وأمّا العزو إلى من أخذ منهم، فلا يقال له: "التخريج".

أشهر الكتب المصنفّة فى تخريج الأحاديث

واعلم أن أوّل من رفع القلم لتـخـريج الأحـاديث هو الخطيب البغدادى (المتوفى٤٦٣هـ) فى كتبها المتعددة.

١- فـأول كـتب التـخـريج "تخـريج الفـوائد المنتـخـبة الصّحاح والغرائب" للشريف أبى القاسم الحسينى.

٢- وكتاب التخريج لأبى القاسم المهروانى، وكلاهما مخطوطان.

٣- وتخـريج أحـاديث "المهـذّب" لمحـمـد بن مـوسى الحـازمى الشـافعى، ثم توالت كـتب التـخـريج حتى شـاعت وكثرت وبلغت عشرات المصنّفات.

والمشهور من تلك الكتب ما يلى:

١- تخريج أحاديث "المختصر الكبير" (لابن الحاجب) تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادى المقدسى (المتوفى٧٤٤هـ).

٢- نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية (للمرغينانى) تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعى (٧٦٢هـ).

٣- تخريج أحاديث الكشاف (للزمخشرى) للحافظ الزيلعى أيضاً.

٤- البدر المنير فى تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى "الشرح الكبير" (للرافعى) تصنيف عمر بن الملقن (٨٠٤هـ).

٥- المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الأحياء من الأخبار تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقى (٨٠٦هـ).

٦- لبّ اللباب فى تخريج ما قال الترمذى فى الباب للحافظ العراقى أيضاً.

٧- التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث "شرح الوجيز الكبير" (للعراقى) تصنيف الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ).

٨- تحفة الراوى فى تخريج أحاديث البيضاوى تصنيف عبد الرءوف بن على المناوى (١٠٣١هـ).

أخرجتُ حديث التخريج بالتلخيص والاختصار عن "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" للدكتور محمود الطحّان أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية (من صـ٩ إلى صـ١٩)، والله أعلم بالصواب، وإليه الإياب والحساب.

وكتبه:

محمد أنور البدخشانى كان الله له

بمنزله فى كراتشى فى ٢٥/ ٣/ ١٤١٦هـ شاكراً لله، ومصلّيا على رسوله، ومستغفراً لنفسه ولوالديه ولأسرته، ومشايخه العظام جمعاء

ثبت المراجع

١- نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر[رح].

٢- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر[رح].

٣- الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل للعلامة عبد الحى اللكنوى[رح] (تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدّة).

٤- السعى الحثيث فى مصطلح الحديث للمرتّب.

٥- تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحّان (أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٦- أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان الموصوف.

٧- العجالة النافعة للشاه عبد العزيز الدهلوى.

٨- حجة الله البالغة للإمام ولى الله الدهلوى[رح].

٩- قفو الأثر فى صفو علوم الأثر للعلامة رياض الدين محمد بن إبراهيم الحلبى الحنفى، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدّة.

١٠- تدريب الراوى للحافظ السيوطى.

١١- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى[رح].

١٢- شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلى[رح].

١٣- معرفة علوم الحديث للحاكم النيشابوری رح.

١٤- الرسالة المستطرفة للكتانی.

١٥- شرح سفر السعادة للشيخ عبد الحق الدهلوی رح.

١٦- قواعد في علوم الحديث للعلامة ظفرأحمد العثماني رح
تحقيق وتعليق عبد الفتاح أبي غدّة.

١٧- مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة شبير
أحمد العثماني رح.

١٨- التمهيد للعلامة ابن عبد البر المالكي رح.

١٩- الموطأ للإمام مالك رح.

٢٠- الكاشف للإمام الذهبي رح.

٢١- السنن لابن ماجه رح.

فهرس المحتويات

أصول الحديث للإمام السرخسي

المنتقى من كتاب الشهير "أصول السرخسي"

للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي رحمه الله (المتوفى ۴۹۰)

إنتقاه ورتبه ووضع عناوينه

محمد أنور البدخشاني

استاذ الحديث بجامعة العلوم الإسلاميه

علامه بنوری تاؤن کراتشی

بيت العلم كراتشي

المؤلفات الأخر
للأستاذ محمد انور البدخشانی

تسهیل أصول الشاشی

تسهیل مختصر المعانی

تسهیل شرح الجامی

تسهیل شرح نخبة الفکر

تسهیل کنز الدقائق

تیسیر أصول الفقه

أصول الفقه للمبتدئین

طریق الوصول إلی البلاغة

تلخیص شرح العقیدة الطحاویة

توضیح الفرائض السراجیة

تسهیل مقدمه صحیح مسلم

تفهیم مصطلح الحدیث

تسهیل الضریری

تسهیل القطبی

تسهیل المنطق

أصول الحدیث للإمام السرخسی